الأمم المتحدة

A/78/PV.89

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والسبعون

الجلسة العامة **89**

الخميس، 13 حزيران/يونيه 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس: السيد فرانسيس . . . . . (ترينيداد وتوباغو)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سيه (سنغافورة).

افتتحت الجلسة الساعة 10/00.

البند 28 من جدول الأعمال

إنهاء التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير السلطة الشعبية للشؤون الخارجية في جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد جيل بينتو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): يشرف جمهورية فنزويلا البوليفارية أن تتكلم بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة، التي تود دولها الأعضاء أولا أن تعرب عن تقديرها لعقد هذه المناقشة التاريخية بشأن مسألة توليها أهمية خاصة. لقد مضى ما يقرب من 14 عاما منذ آخر مرة أجرت فيها الجمعية العامة مناقشة بشأن هذا البند من جدول الأعمال (انظر A/65/PV.63)، الذي أدرج لأول مرة في جدول أعمالها في عام 1996 (انظر A/51/PV.67). وقد تأخر عقد مناقشة اليوم كثيرا، حيث إنها هامة بقدر ما جاءت في وقتها المناسب، خاصة في ظل الظروف الدولية الراهنة. ولذلك، نود في البداية أن نغتنم هذه الفرصة لنحث الجمعية العامة على اتخاذ التدابير اللازمة لضمان أن يتم تناول هذه المسألة في ضوء تزايد اعتماد التدابير القسرية الانفرادية وتنفيذها بشكل أكثر تواترا.

إن التدابير القسرية الانفرادية غير قانونية، ويشمل ذلك تلك المفروضة كأدوات للإكراه السياسي أو الاقتصادي والمالي ضد أي بلد، لا سيما البلدان النامية. وهي تمثل، من بين أمور أخرى، انتهاكا واضحا للمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، ولأبسط قواعد القانون الدولي وأحكام كل من إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية. ويتجسد أحد أشهر الأمثلة على السياسات الفاشلة التي تستخدم تدابير قسرية انفرادية في الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فُرض على جمهورية كوبا منذ أكثر من 60 عاما. وفي هذا الصدد، نجدد تضامننا الثابت مع كوبا حكومة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة http://documents.un.org

وشعبا، ونحث حكومة الولايات المتحدة مرة أخرى في الوقت نفسه على إنهاء الحصار فورا ودون شروط، ورفع كوبا من قائمتها التعسفية والانفرادية للدول التي يُزعم رعايتها للإرهاب.

إن إصدار تدابير قسرية انفرادية وتنفيذها، وهو موضوع هذه الجلسة، ليس له مكان أو أساس من أي نوع في إطار القانون الدولي. فهي قطعا غير قانونية. ومن المهم أن نكون واضحين بشأن هذه النقطة، لأن الحكومات التي فرضت مثل هذه التدابير حاولت أن تقدم للعالم رواية كاذبة، بهدف وحيد هو إرباك المجتمع الدولي وتضليله عمدا بشأن محاولاتها السافرة لتبرير هذه السياسات غير القانونية، بل وإضفاء الشرعية عليها. وفي هذا السياق، ينبغي أن نشير إلى أنه على عكس ما تريدنا بعض الحكومات أن نعتقد، فإن المعاملات المالية أو توفير السلع والخدمات اللازمة للمساعدة الإنسانية والاحتياجات الإنسانية الأساسية تتأثر في الواقع بمجرد وجود تدابير قسرية انفرادية، بما في ذلك نتيجة الخوف مما يسمى بالعقوبات الثانوية. والإعفاءات لأسباب إنسانية من التدابير القسرية الانفرادية ما هي إلا خيال ووهم، بالنظر إلى حقيقة أنها وإن كانت موجودة على الورق، إلا أنه ثبت في الواقع والممارسة العملية أنها غير فعالة أو بمعنى أدق غير موجودة. لذلك، ليس من الصعب استنتاج أن التدابير القسرية الانفرادية تشكل بوضوح جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات جماعية لحقوق الإنسان، حيث من الواضح أنها مصممة لحرمان شعوب بأكملها من سبل عيشها الخاصة، من بين أمور أخرى. ويجب ألا نسمح لأنفسنا بأن ننخدع أو نقتنع بغير ذلك.

هناك حاليا أكثر من 30 دولة في العالم، بما في ذلك العديد من الدول الأعضاء في هذه المنظمة، تخضع لتدابير قسرية انفرادية تؤثر بشكل مباشر على الحياة اليومية لأكثر من ثلث البشرية. وغني عن القول إن هذا الواقع قد خلف أزمة منهجية في نظام علاقاتنا الدولية بأكمله، والتي لا تؤدي إلى استمرار تآكل تعددية الأطراف فحسب، بل وتزيد أيضا من عدم اليقين وعدم الاستقرار وعدم الثقة والتوترات في جميع أنحاء العالم. وبالتالي فإن هذه التدابير تشكل مشكلة عالمية تتطلب حلا عالميا، وهذا هو السبب وراء أهمية هذا النقاش. والحقيقة أننا اليوم نواجه جيلا جديدا من الإجراءات غير القانونية، أكثر قسوة وتدميرا من أي وقت مضى. إننا نتحدث عن جيل جديد مما يسمى بالعقوبات التي تستخدم آلام ومعاناة شعوب بأكملها من أجل تعزيز خطط التدخل وزعزعة الاستقرار. إن أكبر عائق أمام تنفيذ خطط التنمية في الدول الخاضعة لتدابير قسرية انفرادية اليوم هو تلك التدابير ذاتها، فهي أسلحة تسعى إلى توليد الضغط واستغلال الدول ذات السيادة والمستقلة والهيمنة عليها وإخضاعها. ويجب أن نقولها بوضوح. إن التدابير القسرية الانفرادية تعرض حياة الشعوب الخاضعة لها ورفاههم للخطر، وفي الوقت نفسه تعيق التعاون الدولي وتحد من قدرة الدول الخاضعة لها على الوصول إلى الاستثمارات والتكنولوجيات الأجنبية والحصول عليها، وكذلك السلع والخدمات اللازمة للتغلب على مختلف التحديات التي تواجهها، بما في ذلك المشاكل البيئية.

وفي السياق الحالي، ومع ظهور عالم جديد متعدد الأقطاب، أصبحت التدابير القسرية الانفرادية وسيلة لتعزيز المنافسة غير العادلة في الأسواق. فالعملات الاحتياطية تُستخدم كأسلحة للقمع، بينما يتم حظر الممتلكات السيادية بشكل تعسفي أو حتى مصادرتها. ونتيجة لذلك، فإن أي دولة تعتمد بشكل أو بآخر على الأسواق الغربية والتكنولوجيا والمساعدات المالية الغربية، والتي قد يكون لديها أيضا احتياطيات في الولايات القضائية الغربية، من المحتمل أن تواجه خطر خسارة أصولها بالكامل.

وفي ظل هذه الظروف، ليس من الصعب أن نرى أن مثل هذه التدابير العدوانية تهدف، من بين أمور أخرى، إلى تضييق الخناق على بلدان الجنوب وتقويض إمكاناتها لتحقيق التنمية الاقتصادية، بهدف القضاء على المنافس وتحويل العالم النامي إلى مجرد مورد للمواد الخام. والحقيقة هي أنه سواء كان بإمكاننا رؤية ذلك أم لا، فإن التدابير القسرية الانفرادية تؤثر علينا جميعا بنفس القدر، بشكل مباشر أو غير مباشر. ففي الدول التي تخضع لها، تؤثر سلبا على تمتعها بحقوق الإنسان وإعمالها بشكل كامل، بما في ذلك الحق في التنمية

والصحة والغذاء، فضلا عن الحصول على السلع والخدمات والمساعدة المالية والتقنية ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات. وبالنسبة لتلك الدول، فإنها تعمل عمدا على المستوى العالمي على مفاقمة الأزمة المتعددة الأوجه التي تواجه البشرية اليوم، بما في ذلك في مجالي الطاقة والأمن الغذائي، بينما تقطع سلاسل إمداداتها وتعطل الأسواق. وطالما استمرت، فلن يكون لها تأثير سلبي على الاقتصاد العالمي عموما فحسب، بل ستتسبب أيضا في إطالة أمد المعاناة الإنسانية في جميع أنحاء العالم. ولذلك ندعو إلى وضع حد فوري وكامل لجميع هذه التدابير غير القانونية.

ويجدر بنا أن نتساءل، على سبيل المثال، عن مدى قدرة زمبابوي على المساهمة في تخفيف أزمة انعدام الأمن الغذائي العالمي إذا ما رُفعت التدابير القسرية الانفرادية المفروضة عليها. وإلى أي مدى يمكن لبيلاروس أن تسهم في التخفيف من هذه الأزمة نفسها إذا سُمح لها بالتجارة بحرية في أسمدتها؟ وإلى أي مدى يمكن لروسيا أو إيران أو سورية أن تسهم في التخفيف من أزمة الطاقة العالمية إذا رُفعت التدابير القسرية الانفرادية المفروضة عليها بحيث يمكنها التجارة في نفطها وغازها دون قيود أو تمييز؟ ألا يمكن لفنزويلا أن تعزز التعاون مع بلدان منطقة البحر الكاريبي وبلدان أخرى في منطقتها، لا سيما على صعيد الطاقة، من خلال برامج مثل برنامج تحالف النفط الكاريبي، الذي يوفر آليات تعويض مفيدة لإنتاج النفط؟ وإلى أي مدى يمكن أن تسهم إريتريا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وكوبا، ومالي، ونيكاراغوا وجميع الدول التي تجد نفسها خاضعة لهذه الأنظمة غير القانونية في التغلب على تحدياتنا المشتركة، إذا تم إلغاء ما يسمى بالجزاءات وتمكنت جميعها من تطوير إمكاناتها الإنتاجية بالكامل؟ إن أمامنا مهمة تاريخية تتمثل في العمل معًا لبناء عالم السلام والتنمية للجميع الجديد والمحتمل هذا، وجعله حقيقة واقعة. وهذه هي مسؤوليتنا تجاه أجيالنا الحاضرة والمستقبلية، والتي يتحدث عنها الجميع كثيراً هذه الأيام.

وبالنظر إلى استمرار هذه التدابير القسرية الانفرادية – ومع معرفتنا المباشرة بعواقبها الضارة على قدرة الدول المستقلة وذات السيادة على القيام بالتجارة والاستثمار فيما بينها بحرية، من بين أمور أخرى – فإننا نود أن نعرب، أولا وقبل كل شيء، عن التزامنا بنظام متعدد الأطراف يرتكز على الميثاق، وكذلك عن تصميمنا على استكشاف السبل والوسائل الممكنة لكفالة إطار أو منصة مستقلة حقا، تحترم القانون الدولي وتمكننا من إجراء المعاملات المالية والمدفوعات بين البنوك في جميع أنحاء العالم. ولكي نكون واضحين، نحن مصممون على تحديد السبل والوسائل التي تسمح لنا بمواجهة الآثار السلبية للتدابير القسرية الانفرادية والتخفيف من حدتها ومعالجتها، بما في ذلك من خلال إمكانية إنشاء منطقة آمنة خالية من الجزاءات الانفرادية والتي يمكننا فيها إجراء المعاملات التجارية وتجهيز المدفوعات دون خطر أو عقبات عقابية تعسفية، وذلك من أجل ضمان رفاهية شعوبنا وتنمية دولنا على حد سواء، أو من خلال تحديد خارطة طريق ملموسة تتيح الحد من اعتماد التجارة الدولية على العملات الوطنية التي قد تُستخدم لتنفيذ تدابير قسرية انفرادية أو للحفاظ على الهيمنة النقدية لدولة معينة على الاقتصاد العالمي. ومن المهم أيضا الاعتراف بالمطالبات المشروعة التي يمكن أن تقدمها الدول المتضررة من التدابير القسرية الانفرادية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، بموجب قواعد القانون الدولي ذات الصلة، من أجل الحصول على التعويض الواجب من الدول التي تفرض تلك التدابير عن الأضرار التي لحقت بها نتيجة لوجودها وإصدارها وتطبيقها.

وأود أن أختتم بست نقاط. أولا، نحن نقدر جميع المجموعات الإقليمية والوفود الوطنية التي ستشارك في مناقشة اليوم ونقدر تضامنها المستمر مع الدول والشعوب التي تتعرض لتدابير قسرية انفرادية، وكذلك دعمها الحازم للقضية العالمية المتمثلة في تحقيق عالم خالٍ مما يسمى بالجزاءات.

ثانيا، نحث الأمانة العامة على تقديم تقرير دون تأخير يتضمن استنتاجاتها ذات الصلة، بناء على طلب الجمعية العامة لرصد التدابير الاقتصادية الانفرادية المفروضة كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي، ودراسة الأثر السلبي لهذه التدابير غير القانونية على البلدان المتضررة،

بما في ذلك في تجارتها وتنميتها. ولا يمكننا أن نبالغ في التأكيد على دور الأمانة العامة في زيادة الوعي بهذه المسألة، والتي لها كما قلت سابقاً آثار عالمية.

ثالثًا، نحث جميع الأعضاء المسؤولين في المجتمع الدولي على كفالة عدم التقليل من شأن هذا الواقع أو تجاهله، بما في ذلك في سياق العمليات الحكومية الدولية الجارية هنا في الأمم المتحدة. وإذا كنا ملتزمين حقا بالوفاء بوعدنا بعدم ترك أحد خلف الركب فقد حان الوقت لكي نعالج جميعا مسألة التدابير القسرية الانفرادية بصورة شاملة وفعالة، وذلك من أجل رفاهيتنا نحن شعوب الأمم المتحدة. وعلى سبيل المثال، هناك خطوة أولى في الاتجاه الصحيح تتمثل في إدراج المسألة في الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها مؤخرا لمنتدى تمويل التنمية. ونحن على ثقة بأنها ستُدرج أيضا في الوثائق الختامية لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل. فلا يمكننا أن نستمر في الإحجام عن مناقشة هذه القضية التي تمثل تهديدًا وجوديًا لملايين الأشخاص حول العالم.

رابعا، ندعو بحزم جميع الدول إلى الامتناع عن سن تدابير قسرية انفرادية أو الاعتراف بها أو تطبيقها كوسيلة سياسية، بما في ذلك في سياق العلاقات الثنائية، من بين أمور أخرى لأغراض الضغط على الإرادة السيادية لدولة أخرى أو إجبارها على ذلك، بما في ذلك في إطار ما يسمى بسياسات تغيير النظام.

خامسا، ندعو جميع المنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية إلى الامتناع عن الاعتراف بالتدابير القسرية الانفرادية، أو دعمها، أو تطبيقها، أو الامتثال لها بحكم الأمر الواقع.

سادساً، نؤكد مجددا التزامنا الراسخ بعدم ادخار أي جهد للحفاظ على سيادة الميثاق وصلاحيته وتعزيزه والدفاع عنه، وهو ما يتطلب، من بين أمور أخرى، رفع أي تدابير قسرية انفرادية موجودة في العالم اليوم بشكل كامل وفوري وغير مشروط.

وأود الآن أن أضيف بعض التعليقات والاعتبارات الإضافية بصفتي الوطنية. منذ عام 2014 على الأقل، تقوم حكومة الولايات المتحدة الإجرامية، المتحالفة مع قطاعات من الأقلية الحاكمة اليمينية المتطرفة الشريرة والفاسدة في فنزويلا وأمريكا اللاتينية، بتطبيق أحد أكثر برامج الجزاءات غير القانونية عدوانية في التاريخ الحديث ضد فنزويلا. لقد كان هدفها دائما هو فرض سياسة تغيير النظام ونموذجها الافتراسي على شعب رفض، خلال بناء حريته واستقلاله، الاستسلام لابتزازها وأصر على أن يكون سيد مصيره.

وكجزء مما أسموه حملة الضغط القصوى ضد بلدنا، تمت الموافقة على شبكة كاملة من الأكاذيب والمغالطات القانونية والمالية لمهاجمة شعبنا – قوانين جنائية، وأوامر تنفيذية مدمِرة وقوائم بالكيانات والأشخاص الخاضعين للجزاءات ولوائح تستهدف بلدنا تحديدا. وكل هذه الأعمال تشكل هيكلا إجراميا يسعى إلى إضفاء الشرعية على سياسة غير قانونية وزائفة وتبريرها، تطبق خارج الحدود الإقليمية، وتهدف إلى إخفاء سلوك إمبراطورية منحطة تعتقد أنها تستطيع التصرف بحصانة من العقاب في مواجهة نظام دولي ضعيف. إن تلك المجموعة من تدابير الإرهاب الاقتصادي الممنهجة والمستمرة – أكثر من 930 تدبيراً حتى الآن – التي طبقتها حكومة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول أخرى تابعة قد أدت إلى تجميد أصول الشعب الفنزويلي وممتلكاته. فقد قاموا بحظر الحسابات ومنع التحويلات المصرفية، من بين أمور أخرى، مما أدى إلى تعطيل دفع ديون بلدنا وتحصيل الفوائد وسندات الملكية والسندات. لقد منعوا شراء الآلات واللوازم والأجزاء بمختلف أنواعها من السوق الدولية. لقد شلوا التعاقد على الخدمات على المستوى الدولي، ومارسوا ضغوطًا تهدف إلى تثبيط التبادلات الاقتصادية والتجارية بين فنزويلا ودول أخرى، وعرقلوا واردات السلع والخدمات الضرورية لكفالة رفاه الشعب الفنزويلي.

وتهدف هذه التدابير، التي تشكل ممارسات استعمارية في العصر الحديث، إلى تحقيق انهيار الاقتصاد الوطني الفنزويلي وإلى صنع وإحداث أزمة متعددة العوامل غير مسبوقة، مع ما لذلك من تأثير سلبي على الاقتصاد العام والخاص في أمتنا. وقد اعترف بذلك مروجو تلك الجرائم ضد الإنسانية أنفسهم. واعترف أحد المجرمين، ويليام براونفيلد،

الممثل السيئ السمعة لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية الضالعة في الإبادة الجماعية، كما يلي:

”يجب أن نتعامل مع هذا الأمر بوصفه عذابًا ومأساة ستستمر حتى تصل إلى نهايتها ... وإذا كان بإمكاننا أن نفعل شيئا لتسريع ذلك، فيجب علينا القيام به، مع إدراكنا بأن هذا سيكون له تأثير على ملايين الناس الذين يواجهون بالفعل صعوبة في الحصول على الغذاء والدواء ... ولا يمكننا الإقدام على هذا الأمر مع التظاهر بأنه لن يكون له تأثير. وعلينا أن نتخذ قراراً صعباً. فالغاية المرجوة تبرر هذه العقوبة القاسية“.

ونتيجة للفرض القسري الانفرادي لتلك التدابير، توقفت فنزويلا عن إنتاج 393 3 مليون برميل من النفط، أي ما يعادل 232 مليار دولار أمريكي بين عامي 2015 و 2022. وبشكل عام، حتى عام 2022، قُدِرت الأضرار التي لحقت بالاقتصاد الداخلي للبلد بـ 642 بليون دولار. ويعني ذلك أن الخسارة التي لحقت بفنزويلا كانت أكبر من مجموع الاحتياطيات الدولية للبلدان الـ 11 الأخرى في أمريكا الجنوبية. وباختصار، فإن التدابير القسرية الانفرادية ضد الشركات والسفن والطائرات وغيرها من الأصول الفنزويلية، التي يجب أن نضيف إليها احتجاز ومصادرة أكثر من 22 بليون دولار في 29 بنكاً دولياً وثلاث منظمات متعددة الأطراف على الأقل، جعلت فنزويلا البلد الذي يؤوي خامس أكبر عدد من الأشخاص الخاضعين للعقوبات في العالم، وسادس أكبر عدد من الشركات والهيئات العامة المتضررة، ورابع أكبر عدد من السفن المتضررة، وثالث أكبر عدد من الطائرات المتضررة من تلك التدابير التدميرية والإجرامية.

ومع ذلك يحاول الجلادون الماليون الذين يفرضون تلك المجموعة من التدابير القسرية الانفرادية، الاختباء وراء إصدار التراخيص المعروفة جيدا، من أجل التهرب من مسؤوليتهم الدولية عن الجرائم المرتكبة. وفي الواقع، فإن هذه التراخيص، التي توصف في بعض الحالات بعبارة ملطّفة على أنها ما يسمى بالإعفاءات لأسباب إنسانية، هي وسيلة لإيقاع العقاب الجماعي، وآلية للاستعمار الاقتصادي الجديد تفرض شروطًا على الدول المعتدى عليها وتتكيف مع المصالح السياسية والاقتصادية للشركات الخاصة وحكومة الدولة المعتدية. وبعبارة أخرى، هي تراخيص للهيمنة، وتجريع الألم، وتعميق وتوسيع الروابط الهيكلية للتبعية الاقتصادية والمالية – وهي تبعية يعززها بالفعل نظام دولي جائر ومصممة لتناسب مصالح الشمال – والتلاعب بسيادة الشعوب وتقريرها لمصيرها.

وقبل تنفيذ التدابير القسرية، كانت فنزويلا قد أحرزت تقدماً كبيراً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وكانت في طريقها إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 على النحو الأمثل وفي الوقت المناسب. وقد تأثرت تلك المكاسب بسياسات الابتزاز التي تنتهجها الولايات المتحدة والحكومات الأخرى التي تخدم مصالحها الإمبريالية وهيمنتها المتعمدة. واليوم، يتعافى الشعب الفنزويلي بفضل ما يبذله من جهود. وبكل فخر وكرامة يطالب برفع جميع العقوبات الإجرامية عنه حتى يتمكن من المضي قدمًا بعزيمة أكبر وممارسة حقه في التنمية بشكل كامل. وأدى الحصار المفروض على المعاملات المالية في قطاعات الغذاء والصحة والتعليم والخدمات العامة، الذي أصبح أوسع نطاقا منذ عام 2016، إلى قيود حقيقية لا تزال قائمة حتى اليوم، على عكس ما يريد المعتدون إقناع الرأي العام الدولي به، بدعم من شركات إعلامية كبرى تحاول تجميل صورتهم.

وكل ذلك جزء من سياسة القسوة القصوى تلك، التي يراد بها إحداث الألم والمعاناة للمجتمع الفنزويلي بأكمله – وهو شكل حقيقي من أشكال العقاب الجماعي الذي يجب أن يُحاسب مروجوه أمام العدالة الدولية عاجلاً وليس آجلاً. والآن، على الرغم من كل الهجمات وأعمال العدوان والحصار والنهب التي تمثلها تلك التدابير القسرية الانفرادية القاسية واللاإنسانية التي تُطبق حاليا ضد بلدنا، فإن حكومة الرئيس نيكولاس مادورو موروس لم تتخل أبدا عما نعتبره ضروريا: حماية شعبنا من خلال الاستثمار الاجتماعي. وقد ركزت التدابير القسرية الانفرادية على تجميد ومصادرة أصول الدولة الفنزويلية في الخارج، من خلال النظام المالي الدولي وهيئات التحكيم والمحاكم في الدول الأجنبية. وتم تنفيذ ذلك بالاقتران مع استراتيجية العدوان

التي تستخدم القوة أو التهديد باستخدامها، منتهكة بذلك القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة. وفي الحالة الفنزويلية، تعمل ما يسمى بالجزاءات كستار، وهو غطاء يهدف إلى إخفاء عملية إجرامية تنخرط في نهب وسرقة أصول بلدنا.

ولذلك السبب، نرى أنفسنا ملزمين بالتنديد من هذه المنصة اليوم بمحاولة حرمان بلدنا بشكل غير قانوني من أصل يشكل سابع أكبر شركة لتكرير النفط في سوق الولايات المتحدة وهو إرث سيادي لا جدال فيه للشعب الفنزويلي. ونحن نشير إلى شركة سيتغو للبترول، وهي من الأصول الرئيسية لفنزويلا في الولايات المتحدة، ومملوكة لشركة النفط الحكومية الفنزويلية، وقد تم الحجز عليها منذ عام 2019. وبسبب إجراءات الحرب القانونية – أو المعترك القانوني – التي اتخذتها محكمة في ولاية ديلاوير، بدعم من كيانات وهمية لا يعترف بها سوى واشنطن كممثلين مزعومين لفنزويلا، تتعرض الشركة لخطر وشيك يتمثل في بيعها بالمزاد لصالح شركات أمريكية وكندية. وهذا هو السبب في أن وفد الولايات المتحدة، في هذه القاعة بالذات، نأى بنفسه عن انتخاب بلدنا بأغلبية ساحقة نائبا لرئيس الجمعية العامة منذ بضعة أيام فقط (انظر A/78/PV.87)، لإدامة مهزلة، بدعم من وكلائه المحليين، من أجل الاستمرار في نهب ممتلكات جميع شعوبنا في هذا البلد وخارجه.

ولا يسعنا إلا أن نذكر تأثير الجزاءات على الاقتصاد والتنمية على الصعيدين الإقليمي والعالمي. فقد تأثر أمن الطاقة بشكل خطير. وجرت محاولة لإضعاف القدرات الإنتاجية للبلد الذي لديه أكبر احتياطيات نفطية في العالم. إن برنامج تحالف النفط الكاريبي (بتروكاريبي)، وهو أروع مشروع للتعاون التضامني في منطقتنا، والذي سمح باستثمار موارد كبيرة لشعوبنا، تعرض لهجوم خسيس، بهدف وحيد هو إلحاق الضرر اللاإنساني بشعوب بأكملها، مما حد من تنمية أكثر من 12 بلدا مشاركا في ذلك البرنامج.

إن شعب فنزويلا، باختياره سيادته وممارسته حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير، فضلا عن حقه في أن يختار بحرية نظام الحكم والنموذج الاقتصادي الذي يناسبه على أفضل وجه، قد أظهر أن كرامته لا تقدر بثمن. وهذا هو السبب في أن جميع الاستراتيجيات القسرية والأحادية الجانب قد فشلت، ومصيرها الفشل الذريع في المستقبل – ليس فقط من أجل مصلحة فنزويلا، بل من أجل تسريع تضاؤل الروح الاستعلائية والمتغطرسة لأولئك الذين يفرضون هذه التدابير غير القانونية والقاسية واللاإنسانية والإبادة الجماعية. وفي كل يوم تستمر فيه تلك السياسة المشينة ضد فنزويلا، ستتعزز وتتحقق القدرات البديلة للتنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية لشعبها. وفي مقابل كل إجراء يسعى إلى تجميد سلعة أو خدمة أو قيمة نقدية أو معاملة، ستطلق فنزويلا سيلا من الفرص الجديدة. ويكفي مثال واحد فقط. ففي ذروة الحصار والحرب الاقتصادية ضد فنزويلا، بلغ معدل الندرة في البلد 95 في المائة، واليوم، وعلى الرغم من استمرار التحديات بالتأكيد، يمكن التأكيد على أن ذلك الرقم قد انعكس وقد حققنا الآن اكتفاء ذاتيا بمعدل 97 في المائة في توفير الغذاء في البلد. وقد بدأ الاقتصاد الفنزويلي اليوم، بجهوده الخاصة، عملية انتعاش ومن المتوقع أن يحقق أرقام نمو تفوق كثيرا أرقام البلدان الأخرى في منطقتنا، كما ذكرت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ووكالات متخصصة أخرى.

وفي 28 تموز/يوليه، ستجري فنزويلا انتخابات رئاسية للفترة الدستورية 2025–2030. وفي جو انتخابي سلمي وحضاري يتنافس فيه 11 مرشحًا و 37 حزبًا سياسيًا، يمثلون الطيف الأيديولوجي والسياسي الوطني بأكمله، يجري نقاش عام كبير الآن في شوارع بلدنا، فنزويلا.

وما تُسمى بالجزاءات، التي تطلبها وتحفزها وتدعمها قطاعات من المعارضة السياسية الخانعة التي تديرها واشنطن عن بُعد، هي محور النقاش الانتخابي. وستسهم بلا شك في الهزيمة الانتخابية المتوقعة لأولئك الذين حاولوا النيل من كرامة الشعب الفنزويلي وفرض نظام استعماري باتباع ممارسات فاشية والتمسك المطلق بمبدأ مونرو الذي عفا عليه الزمن والذي يرمي إلى تحويل فنزويلا إلى فناء خلفي لهم.

إن أولئك الذين يفرضون الجزاءات ونموذجهم لليبرالية الجديدة المناهض للديمقراطية وما يرتبط به من جوع وبؤس واستسلام وألم ومعاناة وإكراه سيُهزمون مرة أخرى أمام المبادئ البوليفارية للسيادة والاستقلال، ومن المرجح أن تؤكد نتائج الانتخابات المقبلة تصميم الغالبية العظمى من الشعب الفنزويلي على أن يتولى الرئيس نيكولاس مادورو موروس فترة رئاسية أخرى.

وفي 28 تموز/يوليه، ستؤكد أوراق الاقتراع صرخة ديمقراطية وشعبية مدوية يجب أن تسمعها الأمم المتحدة وتعترف بها؛ وهي صرخة تتلخص في الدعوة إلى استعادة جميع قيم ومبادئ الميثاق التأسيسي للأمم المتحدة، وهي ضرورة تتفق مع القانون الدولي، والتي تدوي بنبرة انتصار وحزم، مقترنة بصرخة الشعب الفنزويلي البطل: لا للجزاءات!

السيد رودريغيس بيردومو (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): إننا نرحب بعقد هذه المناقشة حسنة التوقيت وذات الصلة بشأن إلغاء التدابير القسرية الانفرادية المستخدمة كأداة للإكراه السياسي والاقتصادي.

ويؤيد وفد بلدنا البيانين اللذين سيدلي بهما ممثل أوغندا باسم حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الـ 77 زائد الصين والبيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا باسم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة.

وأود أن أشكر وزير خارجية فنزويلا على عبارات التضامن مع كوبا، التي استمعنا إليها للتو.

إن كوبا ترفض بشدة تنفيذ التدابير القسرية الانفرادية التي تنتهك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وهذه التدابير ضارة بوجه خاص في ظل الظروف الراهنة لاقتصاد دولي يمر بأزمة، وهو اقتصاد يزداد تداخلا وترابطا ويخضع على نحو متزايد لإملاءات مراكز القوة المالية.

ونلاحظ وجود اتجاه غير مقبول نحو زيادة التدابير القسرية الانفرادية. ويقوض تأثيرها جهودنا الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطط التنمية الوطنية من خلال منع مشاركتنا في الأسواق الدولية على قدم المساواة بطريقة عادلة وشاملة للجميع. وتتسبب هذه التدابير في إلحاق ضرر مباشر ومتعمد وذي دوافع سياسية بسيادة واستقلال الدول التي توجه ضدها. وفي بعض الحالات، فإنه تُوجه ضد مجموعات سكانية بأكملها. وتنتهك مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية وتعيق جهود الدول لتعزيز التمتع الكامل بحقوق الإنسان. وتشكل انتهاكا لقواعد التجارة الدولية، حيث تنص على إجراءات لممارسة الضغط الاقتصادي تضر بسيادة البلدان. والإلغاء الكامل والفوري وغير المشروط لهذه التدابير مطلب تاريخي للمجتمع الدولي، تم التعبير عنه في قرارات الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان، وكذلك في العديد من إعلانات حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الـ 77 والصين ومجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة.

إننا نطالب بالإلغاء الكامل والفوري وغير المشروط لجميع التدابير القسرية الانفرادية.

وتفرض حكومة الولايات المتحدة على كوبا منذ 62 عاما أشد وأطول نظام من التدابير القسرية الانفرادية التي فُرضت على أي دولة على الإطلاق. لقد وُلد أكثر من 80 في المائة من سكان كوبا الحاليين في ظل الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي. إنه عمل متعمد من أعمال الحرب الاقتصادية يهدف إلى عرقلة الإيرادات الواردة للبلد وتدمير قدرة الحكومة على تلبية احتياجات السكان والتسبب في انهيار الاقتصاد وخلق حالة غير قابلة للسيطرة.

إن الحصار انتهاك جسيم وسافر ومنهجي للحقوق الإنسانية لكافة الكوبيين، وقد رفضه المجتمع الدولي بالإجماع تقريباً. والأضرار البشرية الناجمة عن تلك السياسة لا تُحصى. فلم تسلم أي أسرة كوبية من آثار الحصار الذي يتسبب في نقص وعدم استقرار الإمدادات من الضروريات الجوهرية والأساسية.

ومنذ عام 2019، تصاعد الحصار المفروض على كوبا ليأخذ بعدًا متطرفا وأكثر قسوة ولا إنسانية. ففي مجال الصحة، لا يمكن لبلدنا الحصول على المعدات والتكنولوجيات والأجهزة والعلاجات والأدوية المناسبة. ونحن ممنوعون من الحصول عليها من شركات الولايات المتحدة ونضطر إلى شرائها بأسعار باهظة من خلال وسطاء أو

الاستعاضة عنها ى بأدوية جنيسة أقل فعالية، حتى بالنسبة لحديثي الولادة والأطفال المرضى. ويحرم الحصار صناعتنا الوطنية من التمويل اللازم لاستيراد المدخلات الضرورية لإنتاج الغذاء. ويؤدي ذلك إلى تفاقم القيود المالية ويزيد من صعوبة الوصول إلى الائتمان للاستثمار في محطات الطاقة الحرارية في البلد وإصلاحها وصيانتها. ويبلغ الأثر التراكمي للحصار المفروض منذ ما يربو على ستة عقود أكثر من 159 بليون دولار.

إن الاضطهاد الذي تمارسه الولايات المتحدة ضد المعاملات المالية والتجارية والاستثمارية المتعلقة ببلدنا متواصل ومهووس. وقد تعزز ذلك بإدراج كوبا بشكل تعسفي في قائمة وزارة خارجية الولايات المتحدة الأحادية الجانب بالبلدان التي يُزعم أنها ترعى الإرهاب. وهذا الإدراج لا يستند إلى أي أساس أو سلطة أو دعم دولي على الإطلاق، وهو محاولة لتبرير وتشديد الحصار المفروض على كوبا والذي تواصل الولايات المتحدة معاقبة الشعب الكوبي من خلاله.

ولا يكفي الاعتراف بأن كوبا تتعاون تعاونا كاملا مع الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب، كما اعترفت بذلك وزارة خارجية الولايات المتحدة مؤخرا، بل يجب شطب كوبا دون مزيد من التأخير من تلك القائمة الانفرادية الزائفة التي تنطوي على مغالطة وتؤثر بشكل خانق على اقتصادها.

كما أن الدول الممثلة هنا هي ضحايا للأثر المتجاوز للحدود الإقليمية للحصار المفروض على كوبا والذي يضر بسيادة الدول وينتهك تشريعاتها الوطنية ويخضعها لقرارات محاكم الولايات المتحدة ويضر بمصالح شركاتها الراغبة في إقامة علاقات مع كلا البلدين، وكل ذلك يشكل انتهاكاً للقانون الدولي.

ويُحظر على فروع شركات الولايات المتحدة الموجودة في بلدان ثالثة التجارة مع كوبا؛ ويُمنع تصدير السلع المنتجة في أي بلد إلى كوبا عندما تحتوي على 10 في المائة أو أكثر من مكونات من الولايات المتحدة؛ وتُستثنى المنتجات المصنعة في بلدان أخرى إذا كانت تحتوي على مواد خام كوبية.

وتكمل حكومة الولايات المتحدة الحصار بحملة مكثفة من المعلومات المضللة تقترن ببرامج تخريبية تخصص لها عشرات الملايين من الدولارات من ميزانيتها الاتحادية وأموال إضافية غير معلنة.

وهي تسعى إلى تشويه سمعة كوبا بكل الوسائل من خلال الاستخدام الوقح للأكاذيب ونشر الكراهية والتلاعب بالبيانات. ويكمن الغرض من ذلك في توطيد عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في خضم الضائقة الاقتصادية التي تتسبب فيها حكومة الولايات المتحدة نفسها.

ومن غير القانوني وغير الأخلاقي أن تُخضِع حكومة دولة عظمي دولة صغيرة لحرب اقتصادية لا هوادة فيها على مدار عقود سعيا لفرض نظام سياسي أجنبي على تلك الدولة. ومن غير المقبول أن تتجاهل حكومة الولايات المتحدة لأكثر من 30 عاما القرارات المتتالية للجمعية العامة التي تطالب بإنهاء الحصار المفروض على كوبا؛ وأن يُحرم شعب بأكمله من حقه في السلام والتنمية والرفاه والتقدّم الإنساني.

ولم يحقق الحصار هدفه المتمثل في إخضاع الشعب الكوبي ولن يحققه. وحتى في خضم عمليات الحظر والقيود اللاإنسانية المفروضة علينا، لن تتخلى كوبا أبدا عن نظام العدالة الاجتماعية. وسنظل دولة مستقلة تمام الاستقلال ذات سيادة وسيدة مصيرها. فذلك إنجاز تحقق بفضل تضحيات قدمتها أجيال عدة، وسنظل ندافع عنه دائما.

وأختتم كلمتي بالإعراب عن امتناني، باسم حكومة كوبا وشعبها، للدعم التضامني الذي تلقيناه من الغالبية العظمى من الدول الممثلة هنا، في ضوء الظلم المرتكب ضد كوبا. ونشكرها على وقوفها معنا في الدفاع عن حق الشعب الكوبي في العيش دون الرزوح تحت وطأة تدابير قسرية انفرادية.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا.

السيدة بوبان (الاتحاد الأوروبي) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. ويحظى هذا البيان بتأييد البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، وهي الجبل الأسود

وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك وجورجيا، وبلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة الأعضاء في المنطقة الاقتصادية الأوروبية آيسلندا وليختنشتاين والنرويج.

لقد أصبحت الجزاءات خط صدع في الأمم المتحدة. فقد أساء البعض تفسيرها وألقي عليها اللوم ظلما في أمور هي ليست مسؤولة عنها. ولذلك أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة التي تشكّل فرصة مناسبة لتوضيح أسباب فرض الجزاءات وكيفية عملها داخل الاتحاد الأوروبي والنتائج المرجوة منها.

إن الجزاءات تشكّل أداة حيوية متاحة لمجلس الأمن لكي يكفل صون السلم والأمن الدوليين. وتدعم الجزاءات حل النزاعات، كما في حالة التجديدين الأخيرين للجزاءات المفروضة على كل من ليبيا وجنوب السودان. فهي تقيد أنشطة الانتشار التي تضطلع بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والتهديد الإرهابي الذي يشكّله داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة والجماعات المنتسبة إليهما. هذا علاوة على أنها تحد من تدفق الأسلحة والذخيرة أو تمويل الجماعات المسلحة في حالات النزاع. وباختصار، تشكّل الجزاءات إحدى أقوى الأدوات السلمية المتاحة للمجتمع الدولي.

ويمكن لاستخدام عبارة "تدابير قسرية انفرادية" لوصف الجزاءات أن يكون مضللا، وغالبا ما يشكّل محاولة ذات دوافع سياسية لصرف الانتباه عن أسباب فرض الجزاءات في المقام الأول. إن بعض أعلى الأصوات المروجة لرواية التدابير القسرية الانفرادية هي في الوقت نفسها من تعرقل اعتماد جزاءات الأمم المتحدة أو تنفيذها. وفي ذلك السياق، من المؤسف أن الاتحاد الروسي قد استخدم مؤخرا حق النقض ضد تمديد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006)، بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بقصد إخفاء عمليات نقل الأسلحة غير المشروعة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وروسيا على ما يبدو.

أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي، فإن الجزاءات ضرورية للحفاظ على السلام والأمن والدفاع عن القانون الدولي وسيادة القانون وحقوق الإنسان. والبديل هو عدم اتخاذ أي إجراء في مواجهة الانتهاكات الواضحة للقانون الدولي وعجز مجلس الأمن عن التصرف.

وفي أعقاب العدوان الذي شنته روسيا دون مبرر أو سابق استفزاز على أوكرانيا، اعتمد الاتحاد الأوروبي 13 مجموعة من الجزاءات. وجميعها معلنة ويمكن الإطلاع عليها عن طريق الإنترنت. وتتراوح هذه الجزاءات من تجميد الأصول وحظر السفر إلى الجزاءات الاقتصادية القطاعية، بما في ذلك حظر تصدير المكونات والسلع والتكنولوجيا التي يمكن استخدامها في ساحة المعركة.

ومع ذلك، لم تأت الجزاءات المفروضة على روسيا من فراغ. فقد أخبرنا روسيا عندما بدأت في حشد قواتها على حدود أوكرانيا استعدادا للغزو أنه ستكون هناك عواقب وخيمة إذا ما فعلت. وتلك الجزاءات هي العواقب. فتلك الحرب العدوانية التي تشنها روسيا دون مبرر أو سابق استفزاز تشكّل انتهاكا صارخا للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة.

ويجب ألا يتجاهل المجتمع الدولي حالات انتهاكات حقوق الإنسان أو تجاوزاتها، أو سجن المدافعين عن حقوق الإنسان أو قتلهم، أو قمع المعارضة الديمقراطية ومنظمات المجتمع المدني أو استخدام الأسلحة الكيميائية. وتستهدف الجزاءات التي نفرضها المسؤولين عن تلك التجاوزات.

وينطبق النظام العالمي للجزاءات المتعلقة بحقوق الإنسان التابع للاتحاد الأوروبي على الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وغيرها من الانتهاكات أو التجاوزات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان. ويستهدف نظام الجزاءات هذا أولئك الذين يقدمون الدعم للأشخاص أو الكيانات التي ترتكب هذه الانتهاكات أو المتورطين معهم بطرق أخرى.

ويقصد من جزاءات الاتحاد الأوروبي الحفاظ على السلام ودعم الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي. وهي تسعى إلى حماية الفئات الأضعف. وهي تدابير محددة الأهداف ومدروسة بعناية تستهدف المسؤولين عن تلك التجاوزات. ولا تستهدف جزاءات الاتحاد الأوروبي السكان المدنيين. بل على النقيض من ذلك، فإن السكان المدنيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وكيانات المجتمع

المدني هم من يطالبون في كثير من الأحيان بفرض تلك التدابير. هذا علاوة على أنها لا تستهدف إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. فالغذاء والدواء وغيرهما من إمدادات الطوارئ الأخرى مستثناة تلقائيا من جزاءات الاتحاد الأوروبي.

ويشكّل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أكبر جهة مانحة للمساعدات الإنسانية في العالم، بما في ذلك لبلدان تُطبق فيها الجزاءات. وتتضمن نظم الجزاءات التي يفرضها الاتحاد الأوروبي استثناءات إنسانية من أجل تيسير العمل الإنساني. وقد استنسخ الاتحاد الأوروبي كامل قرار مجلس الأمن 2664 (2022) الذي ينص على إعفاءات لأسباب إنسانية من تدابير تجميد الأصول المفروضة بموجب نظم جزاءات الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، تتضمن نظم الجزاءات المستقلة للاتحاد الأوروبي استثناءات لأسباب إنسانية.

وتحترم جزاءات الاتحاد الأوروبي حقوق الأشخاص والكيانات المدرجة أسماؤهم في القائمة، بما في ذلك حقوق الإجراءات القانونية الواجبة. وتستند مسوغات الإدراج في قوائم جزاءات الاتحاد الأوروبي إلى معايير محددة وتتطلب أدلة قانونية قوية. ودائما ما تورد مسوغات الإدراج بحيث يفهم الفرد أو الكيان المعني أسباب إدراجه في قائمة الجزاءات. ويجوز للأفراد والأشخاص الاعتباريين والدول الخاضعين للجزاءات الطعن فيها أمام محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي. وقد نجح بعضهم في القيام بذلك.

إن جزاءات الاتحاد الأوروبي مؤقتة بطبيعتها. وهي تخضع للمراجعة المنتظمة وتتناسب مع خطورة الحالة التي تعالجها. وقد يحمل مصطلح "الجزاءات" دلالة سلبية، فالجزاء بالنسبة لشخص عادي هو العقاب أو العقوبة. غير أن الجزاءات ليست عقابية. ولذلك تطلق عليها معاهدات الاتحاد الأوروبي اسم التدابير التقييدية. فهي تقيد أنشطة معينة من أجل الحث على تغيير السلوك. وتُطبق تلك القيود على المشغلين من الاتحاد الأوروبي وداخل الولاية القضائية للاتحاد الأوروبي. ولا ينشأ عن تلك القيود التزامات على المشغلين من خارج الاتحاد الأوروبي، إلا إذا كان جزء من أعمالهم على الأقل يُنفذ داخل الاتحاد الأوروبي. وعلى هذا النحو، فإن جزاءاتنا لا تُطبق خارج الحدود الإقليمية.

وفي الختام، فإن الجزاءات وسيلة وليست غاية في حد ذاتها. فهي جزء من نهج سياسي شامل أوسع نطاقا ينطوي على حوار سياسي وجهود تكميلية، من قبيل الدبلوماسية الوقائية والحوار السياسي وغيرهما من الأدوات التي تهدف إلى صون السلم والأمن الدوليين والدفاع عن الميثاق وسيادة القانون وحقوق الإنسان. ولو كانت كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تتقيد بتلك المبادئ والقيم العالمية وتحترمها لما كانت هناك حاجة لفرض الجزاءات.

السيد دا كروز (أنغولا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم الدول الـ 16 الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وهي إسواتيني وبوتسوانا وجزر القمر وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وزامبيا وزمبابوي وسيشيل وليسوتو ومدغشقر وملاوي وموريشيوس وموزامبيق وناميبيا وبلدي، أنغولا.

ونؤيد البيانين اللذين سيدلي بهما كل من ممثل أوغندا، باسم مجموعة الـ 77 والصين وحركة بلدان عدم الانحياز، وممثل نيجيريا، باسم مجموعة الدول الأفريقية.

نشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة بشأن موضوع مهم جدا – هو إنهاء التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي. ففي عالم تتصاعد فيه التوترات الجيوسياسية وتزداد أوجه عدم المساواة والتهديدات الناشئة عن الكوارث الطبيعية، لا يمكن المبالغة في التأكيد على الحاجة إلى بذل المساعي الدبلوماسية. وفي ذلك السياق، تتعارض النزعة الانفرادية الرامية إلى تحقيق مكاسب سياسية مع القيم والمبادئ الأساسية، وهي منافية في كل الأحوال لميثاق الأمم المتحدة وروح التعددية ذاتها.

وتشعر الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بالقلق إزاء ما تخلفه التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية من أثر غير متناسب على أضعف شرائح المجتمع، مما يؤدي إلى تفاقم

الفقر وعدم المساواة ويسبب عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. وعلاوة على ذلك، تعوق هذه التدابير التعاون الإقليمي والدولي وتعطل تدفقات التجارة والاستثمار وتقوض الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولا تتسبب هذه التدابير في توتر العلاقات الدبلوماسية بين البلدان التي تفرضها والبلدان المستهدفة بها فحسب، بل ومع البلدان الأخرى المتأثرة بنطاقها الذي يتجاوز الحدود الإقليمية. وتخلف هذه التدابير آثارا سلبية كبيرة وطويلة الأمد على الصعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمؤسسية في البلدان المستهدفة، حيث تؤدي المصاعب الاقتصادية وتقلص الفرص إلى هجرة ذوي الكفاءة، حيث يهاجر المهنيون المهرة للبحث عن فرص أفضل في أماكن أخرى، مما يعوق قدرة البلدان المستهدفة على التعافي.

وتمتلك الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي خبرة عملية بالآثار السلبية المترتبة عن هذه التدابير، وقد شهدت بنفسها آثارها المدمرة، لا على البلد المستهدف فحسب، وهو زمبابوي، بل وكذلك على المنطقة. والواقع هو أن الجزاءات المفروضة على زمبابوي لم تلحق أضرارا جسيمة وعشوائية باقتصاد البلد فحسب، بل وباقتصادات منطقتنا. وقد أكدت ذلك الأستاذة الجامعية ألينا دوهان، المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان، في تقريرها عن بعثتها إلى زمبابوي في عام 2021 (انظر A/HRC/51/33/Add.2) وفي تقريرها (انظر A/78/196) الذي ناقشته اللجنة الثالثة في 19 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وكما أبرزنا في رسالتنا إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي المؤرخة 25 تشرين الأول/أكتوبر 2023، فإن منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تشعر بقلق بالغ إزاء طابع الجزاءات الثانوية الذي يتجاوز الحدود الإقليمية وعواقبها، كونها تتعدى على سيادة زمبابوي وتنتهك المبادئ القانونية الدولية. ففي الوقت الذي تواجه فيه منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الجفاف الناجم عن ظاهرة النينيو، تشكّل الجزاءات المفروضة على زيمبابوي تهديدا مزدوجا مثيرا للقلق لسبل عيش شعب زيمبابوي وبقائه. وتماشيا مع الالتزام العالمي الجماعي بعدم ترك أحد خلف الركب، فإننا ندعو إلى رفع كافة الجزاءات المفروضة على زمبابوي بشكل عاجل لما فيه خير البلد وشعبه والمنطقة والعالم بأسره.

وتؤكد الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي السيادة المتأصلة لجميع الدول ومبدأي عدم التدخل والاحترام المتبادل المنصوص عليهما في ميثاق الأمم المتحدة. وتنتهك التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية تلك المبادئ الأساسية من خلال فرضها مصاعب اقتصادية على دول ذات سيادة وتقويض قدرتها على اتخاذ القرارات بشكل مستقل وعرقلة جهودها الإنمائية. وتتعارض هذه الإجراءات مع القانون الدولي، نصا وروحا، وتتعدى على الحقوق السيادية للدول في تحديد أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وندعو كافة الدول إلى الامتناع عن فرض التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية على أي بلد، وحل المنازعات عن طريق الحوار والتفاوض وبالوسائل السلمية، وفقا للقانون الدولي. ونرى أنه في حال وجود مخاوف حقيقية، تظل الأمم المتحدة المنبر الدولي الوحيد الذي يتمتع بالسلطة الشرعية لاتخاذ إجراءات جماعية. وتوفر الأمم المتحدة ما يلزم من ضوابط وموازين ولديها آليات استعراض الأقران لمعالجة جميع الشواغل. ولا يمكننا أن نتخلى عن الحوار والدبلوماسية – فهما الأداتان الوحيدتان اللتان خضعتا للتجربة والاختبار وأثبتتا فعاليتهما في حل النزاعات. ولذلك نكرر تشجيعنا للحوار وإيجاد الحلول الدبلوماسية للنزاعات ونرفض استخدام التدابير الاقتصادية كأدوات للإكراه. وتعتمد الجمعية العامة بالفعل قرارات سنوية تعارض التدابير القسرية الانفرادية. ولذلك ندعو الجمعية العامة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لمعالجة الآثار السلبية لتلك التدابير ودعم جهود البلدان المتضررة من أجل تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة.

وتعيد الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تأكيد التزامها بالتضامن والتعاون والاحترام المتبادل بين الدول، ومن ثم فإن جلسة الحوار هذه تشكّل خطوة أولى نحو معالجة أي شواغل بطريقة سلمية وودية. وندعو إلى اتخاذ إجراءات جماعية لإنهاء استخدام التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية وسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي. ونؤكد من جديد التزامنا بنظام متعدد الأطراف يقوم على مبادئ المساواة والعدالة واحترام القانون الدولي، على النحو المتوخى

في ميثاق الأمم المتحدة. ونحث المجتمع الدولي على إعادة تأكيد التزامه بتعددية الأطراف والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. ويتحتم علينا أن نتمسك بمبادئ المساواة في السيادة وعدم التدخل واحترام السلامة الإقليمية. وتتعارض التدابير القسرية الانفرادية، لا سيما تلك التي تتجاوز الحدود الإقليمية، مع تلك المبادئ ويجب رفضها بشكل قاطع.

وختاما، تظل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ملتزمة بالعمل مع المجتمع الدولي بغية إرساء نظام عالمي عادل ومنصف. ونرى أن بمقدورنا من خلال العمل الجماعي والالتزام الثابت بمبادئ القانون الدولي أن ننهي استخدام التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية، ونبني مستقبلا يمكن لجميع الدول أن تزدهر فيه وتتمتع بالسلام والرخاء. فدعونا نغتنم هذه الفرصة لنؤكد من جديد التزامنا بنظام دولي عادل ومنصف تكون فيه الغلبة للتعاون الاقتصادي والحوار السياسي على القسر والإكراه.

السيد كووبا (أوغندا) (*تكلم بالإنكليزية*): ترتدي أوغندا قبعتين. ودعوني أبدأ بالتكلم باسم مجموعة الـ 77 والصين.

يشرف جمهورية أوغندا أن تتكلم باسم مجموعة الـ 77 والصين. ونقدر انعقاد الجلسة العامة للجمعية العامة اليوم بشأن هذا الموضوع المهم الذي يؤثر على عدد كبير من بلدان الجنوب. فالبلدان النامية تواجه تحديات كبيرة، بما في ذلك تزايد الإجراءات أو السياسات الانفرادية على الصعد السياسية والاقتصادية والتجارية وإضعاف تعددية الأطراف، وهي تشكّل انتهاكات صارخة للمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومقاصد الأمم المتحدة. ونرى أنه من الملح أن نضع حدا لتلك الإجراءات التي تهدد التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الخاضعة لها، وتمنعها بالتالي من تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وترى مجموعة الـ 77 والصين أن تطبيق تلك التدابير، إلى جانب كافة التدابير الحمائية الانفرادية، بما فيها الحواجز الجمركية وغير الجمركية، ينتهك قواعد منظمة التجارة العالمية ويقوض النظام التجاري المتعدد الأطراف ويهدد بشكل خطير التجارة الحرة وحق الدول في تصدير أو استيراد السلع أو الخدمات من الأسواق العالمية والاستثمار والتنمية المستدامة. وتشكّل تلك التدابير وسيلة لممارسة التمييز التعسفي ضد البلدان النامية الخاضعة لها. هذا علاوة على ما تخلفه تلك التدابير من أثر على التعاون التقني والمالي، ونقل التكنولوجيا، والإنتاج الزراعي والصناعي في البلدان، والحصول على الغذاء، وتوريد الأدوية واللقاحات والعلاجات والمعدات الطبية لعلاج الأمراض، من بين أمور أخرى، كما حدث أثناء جائحة مرض فيروس كورونا؛ بل وحتى مشاركة الوفود في جلسات منظومة الأمم المتحدة أو الوفود الرياضية الراغبة في حضور الفعاليات الدولية.

وترحب مجموعة الـ 77 والصين باعتماد قرار الجمعية العامة 135/78 بشأن "التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية"، لا سيما لكونه يطلب إلى الأمين العام أن يرصد ما يُفرض من تدابير اقتصادية انفرادية كوسيلة للقسر السياسي والاقتصادي وأن يدرس، اعتمادا على دعم المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية وتعاونهم، أمورا منها أثر تلك التدابير على البلدان المتضررة، بما في ذلك أثرها على التجارة والتنمية. وبالمثل، نرحب بأن هذه المسألة قد انعكست على النحو الواجب في الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها مؤخرا في منتدى تمويل التنمية لعام 2024. ونحن على ثقة من أنها ستتجسد أيضا في الوثائق الختامية لمؤتمر القمة المعني المستقبل المقبل، التي يجري التفاوض بشأنها حاليا، حيث لم يعد من الممكن تجاهل هذه المسألة، ويجب معالجتها بشكل شامل وفعال، بما في ذلك في إطار التزامنا بعدم ترك أحد يتخلف عن الركب.

وفي الختام، ترفض مجموعة الـ 77 والصين رفضا قاطعا تطبيق التدابير القسرية الانفرادية وتدعو البلدان المعنية إلى الامتناع عن فرضها، بما في ذلك الجزاءات والقيود التجارية الانفرادية التي تؤثر سلبا على حقوق الإنسان لملايين الأشخاص الذين يعيشون تحت وطأة تلك التدابير غير القانونية في البلدان النامية والتي تعمق بدورها الفجوة بين تلك البلدان والبلدان المتقدمة. وبدلا من ذلك، يتعين على تلك

البلدان أن تبدي المزيد من التضامن والتعاون لدعم غيرها من البلدان في التغلب على التحديات ومواطن الضعف الهائلة التي تواجهها في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك امتثالا لروح ميثاق الأمم المتحدة.

وأود الآن أن أرتدي القبعة الأخرى لأتكلم باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

ويشرف جمهورية أوغندا أن تتكلم باسم الدول الأعضاء الـ 121 في حركة بلدان عدم الانحياز، لا سيما بشأن موضوع أوليناه تاريخيا أهمية خاصة، ألا وهو احترام القانون الدولي والإدانة الحازمة لاعتماد تدابير قسرية انفرادية وتطبيقها، بما في ذلك ضد الدول الأعضاء في حركتنا، في انتهاك واضح لأحكام ميثاق الأمم المتحدة. وتكتسي مناقشة اليوم أهمية خاصة بالنسبة للدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، كونها تتيح الفرصة، من بين أمور أخرى، لتقييم الأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية، وهو موضوع تقدم حركة عدم الانحياز مشروع قرار بشأنه سنويا في كل من مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة. وقد أكد رؤساء الدول والحكومات من جديد خلال مؤتمر القمة التاسع عشر لحركة بلدان عدم الانحياز، الذي عُقد في كمبالا في كانون الثاني/يناير 2024، مواقفهم المتفق عليها سابقا، لا سيما معارضتهم لكافة التدابير القسرية الانفرادية، بما في ذلك تلك التدابير المستخدمة أدوات لممارسة الضغط السياسي أو الاقتصادي والمالي على أي بلد، لا سيما ضد البلدان النامية، وهي تدابير تنتهك ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي ومبادئه. وبالمثل، أكدت الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز من جديد أنه لا ينبغي تحت أي ظرف من الظروف حرمان الشعوب من سبل كسب العيش والتنمية، معربة عن قلقها إزاء استمرار فرض هذه التدابير التي تحول دون تمتع سكان البلدان المتضررة بالرفاه وتضع عقبات أمام الإعمال الكامل لحقوقهم الإنسانية.

وفيما يتعلق بالتنمية، فقد أقر رؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز في مؤتمر قمتها الأخير بأن التدابير القسرية الانفرادية ونظم الجزاءات الانفرادية المفروضة على البلدان النامية تشكّل عقبات تحول دون تنفيذ الدول الأعضاء لسياساتها وخططها الإنمائية الوطنية، بما في ذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأدانوا التدابير القسرية الانفرادية بوصفها أعمالا تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وتنتهكهما. وأكدوا مجددا عزمهم على العمل على إنكارها. وقد رحب رؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز باعتماد قرار الجمعية العامة 135/78 بشأن "التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية"، لا سيما طلبه إلى الأمين العام أن يرصد، بدعم من المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية وتعاونهم، أثر التدابير القسرية الانفرادية على البلدان المتضررة، بما في ذلك أثرها على التجارة والتنمية. وقد رحبوا في ذلك الصدد بإطلاق أداة موحدة وعالمية، على النحو الذي وضعته المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان، بغرض رصد وتقييم أثر التدابير القسرية الانفرادية والإفراط في الامتثال لها على حقوق الإنسان، وكذلك على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية المستهدفة بتلك التدابير وعلى تحقيقها أهداف التنمية المستدامة.

وفيما يتعلق بالاشتراكات، فقد أقرت حركة عدم الانحياز بأن فرض التدابير القسرية الانفرادية أو الجزاءات الانفرادية أو تدابير الحصار الانفرادية قد أسفر في بعض الحالات عن عدم سداد الدول الأعضاء لأنصبتها المقررة للأمم المتحدة في حينها، ولذلك تحث حركة عدم الانحياز على رفعها فورا وبشكل كامل. وقد شدد رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر قمة كمبالا على أن أي جهود لاستخدام المساهمات المالية للدفع باتجاه اعتماد مقترحات معينة ستؤدي إلى نتائج عكسية، علاوة على أنها تنتهك التزامات الدول الأعضاء بتوفير الموارد للمنظمة، على النحو المنصوص عليه في ميثاقها. وفي ذلك السياق، أعرب رؤساء الدول والحكومات عن رفضهم لجميع التدابير القسرية الانفرادية المخالفة للقانون الدولي التي تعرقل، وتعوق أحيانا، سداد أعضاء حركة عدم الانحياز الأنصبة المقررة لميزانيات المنظمة.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، دعونا نتذكر أنه بناء على مبادرة من حركتنا تم تعيين المقرر الخاص المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان قبل 10 سنوات، مع

مراعاة أن استمرار فرض هذه التدابير يعوق رفاه سكان البلدان المتضررة ويخلق عقبات أمام الإعمال الكامل لحقوق الإنسان الخاصة بهم. وفي هذا السياق، رحبت حركة عدم الانحياز بما قرره مجلس حقوق الإنسان، في قراره 5/45، بتمديد ولاية المقرر الخاص. ودعت حركة عدم الانحياز المقرر الخاص المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان – وكذلك جميع المقررين الخاصين والآليات المواضيعية القائمة لمجلس حقوق الإنسان في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية – إلى مواصلة إيلاء الاهتمام الواجب، في نطاق ولاية كل منهم، للأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية وعواقبها.

وفيما يتعلق بالصحة، أعرب رؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز عن قلقهم البالغ إزاء التدابير القسرية الانفرادية المفروضة على بعض الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، والتي أعاقت أو عطلت الحصول على الأدوية والمستلزمات والخدمات الطبية وشرائها وتطوير وشراء وتسليم اللقاحات والكواشف والمواد الخام اللازمة لإنتاجها، مما شكل تحديات خطيرة لإدارة الأمراض المعدية والتخفيف من آثارها، وكذلك الأمراض النادرة. وحثوا تلك الدول التي فرضت تدابير قسرية انفرادية على الامتثال الفوري لالتزاماتها بموجب المادة العاشرة من اتفاقية الأسلحة البيولوجية والرفع الفوري لجميع التدابير القسرية الانفرادية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على أكمل وجه ممكن في تبادل المعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية لاستخدام العوامل البيولوجية والتكسينات للأغراض السلمية.

وعلاوة على ذلك، أعرب رؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز عن قلقهم العميق إزاء تكثيف التدابير القسرية الانفرادية، لا سيما في سياق جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). كما أعربوا عن رفضهم للبعُد الذي يتجاوز الحدود الإقليمية للحصار، والذي أثر تأثيرا شديدا وسلبيا على المعاملات المالية الدولية للبلدان المتضررة وعلى رفاه شعوبها.

وبالإضافة إلى ذلك، أقر رؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز بالعوائق الإضافية التي واجهتها بعض الدول – بما في ذلك أعضاء حركة عدم الانحياز – في سياق جائحة كوفيد-19 نتيجة لإصدار وتطبيق تدابير قسرية انفرادية، والتي تشكل انتهاكات صارخة لقواعد القانون الدولي ومبادئه الأساسية، بما فيها تلك المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، أدان رؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز هذه الأفعال غير المشروعة، كما أدانوا عدم إنهاء هذه التدابير غير القانونية أو حتى رفعها جزئياً، بل تم توسيع نطاقها وتكثيفها، مما أدى إلى خسائر بشرية وإلى وضع عقبات وتأخيرات متعمدة في الحصول على الإمدادات الأساسية، بما في ذلك اللقاحات والأدوية والمعدات الطبية والفحوص التشخيصية.

وفيما يتعلق بالتجارة الدولية، تعرب حركة عدم الانحياز عن بالغ قلقها إزاء فرض قوانين وأشكال أخرى من التدابير الاقتصادية القسرية، بما في ذلك العقوبات الأحادية الجانب، على البلدان النامية، التي يفرضها بلد معين أو مجموعة معينة لأغراض سياسية واقتصادية. وهذه التدابير تنتهك ميثاق الأمم المتحدة وقواعد ومبادئ القانون الدولي وقواعد منظمة التجارة العالمية. كما أنها تهدد بشدة حرية التجارة والاستثمار وتشكل تدخلاً في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. ونحث الدول المعنية على وضع حد لهذه التدابير القسرية.

وبالمثل، نشدد على ضرورة عدم استخدام الغذاء كأداة للضغط السياسي والاقتصادي. كما نؤكد من جديد أهمية التعاون والتضامن الدوليين، وكذلك ضرورة الامتناع عن اتخاذ تدابير قسرية أحادية الجانب تؤثر على التجارة المتعلقة بالأغذية والأسمدة، مما قد يعرض الأمن الغذائي للخطر. وتؤثر هذه التدابير بشكل خاص على المجموعات التي تعاني من أوضاع هشة ولا تتفق مع القانون الدولي أو ميثاق الأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، فيما يتعلق بالكوارث والحد من المخاطر، نعرب عن قلقنا العميق من أن التدابير القسرية الانفرادية والتدابير الاقتصادية أو المالية أو التجارية الانفرادية تعيق تطوير نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة في البلدان المستهدفة وقدرتها على تنفيذ التأهب للكوارث والاستجابة لها والتعافي منها في أعقاب الكوارث

الطبيعية. وتزيد هذه التدابير بشكل كبير من حجم الخسائر الاقتصادية والبشرية الناجمة عن الكوارث الطبيعية في البلدان التي ذكرتها. لذلك نشجع بشدة على إزالة هذه القيود، خاصة أثناء الكوارث الطبيعية.

وتؤيد حركة عدم الانحياز، وفقاً للقانون الدولي، مطالبة الدول المتضررة، بما في ذلك الدول المستهدَفة، بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بها نتيجة تنفيذ تدابير أو قوانين قسرية انفرادية أو خارج الحدود الإقليمية. ويتماشى ذلك أيضا مع الفقرة 32-6 من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة التاسع عشر لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز، الذي اختتم أعماله في كمبالا.

علاوة على ذلك، اسمحوا لي أن أذكر بأحد المبادئ المكرسة في إعلان أهداف ومبادئ ودور حركة عدم الانحياز في المنعطف الدولي الحالي، الذي اعتمده مؤتمر القمة الرابع عشر لحركة عدم الانحياز الذي عقد في هافانا:

”امتناع جميع الدول عن ممارسة الضغط أو الإكراه على دول أخرى بما في ذلك اللجوء إلى العدوان أو غيره من الأعمال التي تنطوي على استخدام القوة بشكل مباشر أو غير مباشر، وتطبيق و/أو مساندة أي إجراء انفرادي تعسفي لا يتفق مع القانون الدولي أو يتعارض مع القانون الدولي بأي شكل من الأشكال، من أجل إكراه دولة أخرى على الخضوع على حساب حقوقها السيادية أو الحصول على أي منافع أيا كان شكلها“. (A/61/472، المرفق الثاني، الصفحة 127)

ونختتم بالإعراب عن تضامننا الثابت مع تلك الدول والشعوب التي تتعرض للآثار السلبية للتدابير القسرية الانفرادية، ولا سيما تلك التي هي أعضاء في حركتنا، وبتأكيد التزامنا بمواصلة الدعوة إلى الرفع الكامل والفوري وغير المشروط لجميع التدابير القسرية الانفرادية، بما في ذلك التدابير المستخدمة كأدوات لممارسة الضغط السياسي أو الاقتصادي والمالي على أي بلد، ولا سيما البلدان النامية. إن مثل هذه التدابير تنتهك ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، خاصة وأنها تعيق صحة ورفاه سكان البلدان المتضررة، وتخلق عقبات أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان وخطط التنمية الوطنية بشكل كامل.

السيدة براينت (أستراليا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يسرني أن أدلي بهذا البيان باسم كندا وبلدي، أستراليا.

ترفض كندا وأستراليا الادعاء بأن الجزاءات المستقلة غير شرعية أو غير قانونية. وتطبق كندا وأستراليا الجزاءات المستقلة بحكمة وشفافية واتساق مع القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. وتهدف الجزاءات المستقلة إلى ردع ومنع السلوكيات ذاتها التي تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين، بما في ذلك انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والفساد الخطير، وإلى تقييد انتشار أسلحة الدمار الشامل. ويعترف ميثاق الأمم المتحدة بأن هناك أوقاتاً يكون فيها فرض الجزاءات ضرورياً لمواجهة التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن العالميان. ومن خلال فرض الجزاءات المستقلة، ترسل الدول الأعضاء إشارة واضحة بأنه لن يتم التسامح مع السياسات والسلوكيات التي تنتهك القواعد والأعراف والسلوكيات الدولية.

كما تعترض كندا وأستراليا على الادعاء بأن الجزاءات المستقلة المعاصرة تؤثر بشكل غير متناسب على الفئات الضعيفة. وتستهدف جزاءاتنا النظم التي لا تولي اهتمامًا كبيراً لاحتياجات شعوبها. وتستهدف الجزاءات الكيانات التي ترتكب جرائم يكون ضحاياها أشخاصا عاديين في مجتمعاتنا. وعندما تنفذ كندا وأستراليا تدابير جزاءات محددة الأهداف، فإننا نسعى جاهدين للتقليل إلى أدنى حد من أي عواقب سلبية على السكان المدنيين وعلى الأعمال التجارية والأنشطة الإنسانية المشروعة. ونحن نعمل بشكل وثيق مع القطاع الخاص والشركاء في المجال الإنساني لضمان إيصال المساعدات الإنسانية بشكل فعال في السياقات التي تطبق فيها الجزاءات. ونحن على استعداد لمعالجة أي مخاوف مشروعة في هذا الصدد.

وتتوقع كندا وأستراليا من مجلس الأمن أن يقود تطبيق ورصد تنفيذ نظم الجزاءات التي اعتمدها. ولكن فيما يتعلق بالمسائل التي يُمنع فيها المجلس من الاستجابة للسلوك الفظيع، بما في ذلك انتهاكات الميثاق،

فإننا نتطلع إلى مجموعة أوسع من الأدوات لضمان عدم استفادة الأنظمة والإرهابيين من الجرائم الدولية. والجزاءات هي واحدة من مجموعة من الأدوات التي نستخدمها للاستجابة للحالات التي تثير قلقا دوليا.

وتلاحظ أستراليا وكندا بقلق عميق محاولات التحايل على نظم جزاءات الأمم المتحدة وتقويضها. ونأسف للإجراءات التي اتخذتها روسيا مؤخرا لتقويض فعالية نظم الجزاءات التي اعتمدها المجلس بالإجماع، بما في ذلك استخدام حق النقض (انظر S/PV.9591) ضد تمديد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006)، الذي يعد أساسيا لدعم نظم جزاءات الأمم المتحدة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتقع على عاتق جميع الدول الأعضاء مسؤولية تنفيذ قرارات مجلس الأمن، ويقع على عاتق الأعضاء الدائمين في المجلس واجب أكبر للقيام بذلك.

وأخيراً، تشعر كندا وأستراليا بقلق بالغ من أن هذا النقاش ما زال يصرف الانتباه عن القضايا الدولية الملحة. إن الانتقادات الموجهة للجزاءات المستقلة، في كثير من الأحيان، هي جهد متعمد لصرف الانتباه عن انتهاكات السلام والأمن الدوليين، والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، وانتشار الأسلحة والإرهاب، وهو جهد يبذله مرتكبو تلك الانتهاكات والتهديدات. ونحث جميع الدول الأعضاء على التركيز على الحاجة الأساسية لتعزيز احترام الميثاق والقانون الدولي.

السيد إيموهي (نيجيريا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة الدول الأفريقية.

تؤيد المجموعة الأفريقية البيان الذي أدلى به ممثل أوغندا باسم مجموعة الـ 77 والصين.

ونحن ممتنون للرئيس على عقد هذه الجلسة العامة لتناول مسألة ذات أهمية كبيرة لقارتنا.

يواجه العديد من الدول الأعضاء في أفريقيا تحديات فريدة من نوعها تتفاقم بسبب التدابير الاقتصادية الأحادية الجانب. وهذه التدابير تقوض إلى حد كبير جهودنا الجماعية لتحقيق التنمية المستدامة وتزيد من التفاوت الاقتصادي بين الدول الأفريقية والعالم المتقدم النمو. وتؤدي الجزاءات إلى تقليص الأسواق وانهيار البنية التحتية وزيادة تكاليف المعاملات بالنسبة للشركات الصغيرة.

وأسفرت التدابير الاقتصادية الأحادية الجانب عن خسائر كبيرة في عائدات التجارة للبلدان الأفريقية، مما أعاق بشدة تقدمنا نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. إن فرض الجزاءات والقيود التجارية الأحادية الجانب يؤثر بشدة على اقتصاداتنا، لا سيما في المجالات الحيوية لتنميتنا، مثل الزراعة والرعاية الصحية والبنية التحتية. وتؤدي هذه التدابير إلى تعطيل سلاسل الإمداد وتقييد الوصول إلى السلع والخدمات الأساسية وإعاقة التعاون المالي والتقني. وتشير الدراسات والتحليلات الاقتصادية الحديثة إلى أن الجزاءات خفضت باستمرار نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول الأفريقية المتضررة. فالجزاءات المتعددة الأطراف تقلل من نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي السنوي للدولة المستهدفة بأكثر من نقطتين مئويتين لمدة 10 سنوات، مما يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 25,5 في المائة. كما أن الجزاءات الشاملة أكثر ضرراً، حيث تخفض من نمو الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 5 نقاط مئوية. وفي المقابل، تؤدي الجزاءات الأحادية الجانب عادةً إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح من 0,75 إلى نقطة مئوية واحدة سنوياً لمدة سبع سنوات، مما يؤدي إلى انخفاض إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 13,4 في المائة.

وقد ضاعفت جائحة فيروس كورونا من تلك الآثار الضارة، مما أعاق بشدة قدرتنا على إدارة الأزمة والتعافي منها بفعالية. ونعرب أيضا عن قلقنا البالغ إزاء التدابير الحمائية الانفرادية التي يتخذها بعض الشركاء التجاريين والتي من شأنها أن تشكل وسيلة للتمييز التعسفي أو غير المبرر بين البلدان، أو تقييدا مقنعا على التجارة الدولية؛ وتشمل هذه التدابير الحمائية آليات تعديل الحدود والضرائب الأحادية والتمييزية.

وتعتمد تنمية أفريقيا بشكل كبير على تعددية الأطراف والتعاون الدولي. إن التدابير الأحادية الجانب لا تنتهك القانون الدولي ومبادئ

ميثاق الأمم المتحدة فحسب، بل إنها تقوض النظام التجاري العالمي، وتحد من وصولنا إلى الأسواق وفرص الاستثمار. وتشدد المجموعة الأفريقية على أن تلك التدابير الأحادية الجانب لها تأثير غير متناسب على نسائنا وأطفالنا، الذين يعانون أكثر من غيرهم من عدم الاستقرار الاقتصادي وانخفاض فرص الحصول على الخدمات الأساسية. ونؤكد على أهمية وجود نظام تجاري عادل ومنصف يدعم تطلعاتنا التنموية.

وعلى الرغم من هذه التحديات، قطعت أفريقيا خطوات كبيرة في زيادة الإنتاجية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي. ومع ذلك، تهدد التدابير الأحادية الانفرادية بعكس مسار هذه المكاسب من خلال تعطيل سلاسل الإمداد والوصول إلى المدخلات الزراعية الضرورية. ونرحب باتخاذ القرار 135/78، الذي يسلط الضوء على الحاجة إلى رصد وتقييم أثر التدابير الاقتصادية الأحادية الجانب. إضافة إلى ذلك، نقدر إدراج هذه الشواغل ضمن استنتاجات منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2024 المعني بمتابعة تمويل التنمية ونتطلع إلى أن تنعكس في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل الذي يوشك على الانعقاد.

وترفض المجموعة الأفريقية رفضًا قاطعًا تطبيق التدابير القسرية الأحادية. ونحث جميع الدول على إظهار المزيد من التضامن والتعاون من أجل مساعدتنا في التغلب على هذا التحدي الهائل الذي نواجهه. ويجب أن نضمن عدم تخلف أي شخص أو بلد عن الركب في رحلتنا الجماعية نحو التنمية المستدامة. وكانت القارة أيضًا في طليعة الابتكار التكنولوجي، حيث برز العديد من الدول كمراكز للتكنولوجيا. والجزاءات والقيود التجارية تعيق هذا التقدم من خلال الحد من الوصول إلى التكنولوجيا والشراكات الدولية.

وفي الختام، تؤكد المجموعة من جديد التزامها بتعددية الأطراف وتدعو إلى نظام دولي يحترم سيادة جميع الدول واحتياجاتها الإنمائية، لا سيما تلك الموجودة في أفريقيا.

السيد نجفي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص تقديري للرئيس على تنظيم هذه الجلسة لتناول التدابير الاقتصادية القسرية الأحادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية، أو باختصار، الجزاءات الانفرادية.

وبما أنني أمثل بلداً تأثر، ولا يزال يتأثر، بشدة بالجزاءات الأحادية الجانب لأكثر من أربعة عقود، سوف أتناول أولاً الجوانب القانونية لهذه الجزاءات؛ ثانيًا، سأقدم بعض الأمثلة الموضوعية لآثارها السلبية؛ وأخيراً، سأشرح وجهات نظرنا بشأن ضرورة أن يتصدى مجتمع الدول لهذه التدابير بفعالية، بما يؤدي إلى القضاء عليها.

أولاً، ومن منظور قانوني، فإن فرض الجزاءات الأحادية الجانب وتطبيقها هو انتهاك صارخ لمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة. إن الجزاءات الانفرادية تنتهك بشكل جوهري مقاصد الأمم المتحدة، ولا سيما تلك المنصوص عليها في الفقرتين 2 و 3 من المادة 1 من ميثاق الأمم المتحدة، أي تنمية العلاقات الودية بين الأمم، وتحقيق التعاون الدولي على حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني، وعلى تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان.

وبالمثل، فإن فرض الجزاءات الأحادية الجانب وتطبيقها يشكل انتهاكا صارخا لمبادئ الأمم المتحدة، ولا سيما تلك المنصوص عليها في الفقرتين 1 و 2 من المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة، فيما يتعلق بالمساواة في السيادة بين الدول والوفاء بحسن نية بالالتزامات التي تعهدت بها الدول الأعضاء بموجب الميثاق. لهذا السبب، ووفقا لإعلان مبادئ القانون الدولي لعام 1970 المتعلق بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ينبغي لجميع الدول أن تمتنع عن استخدام التدابير العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية أو أي نوع آخر من التدابير لإكراه دولة أخرى على التبعية في ممارسة حقوقها السيادية والحصول منها على مزايا من أي نوع.

كما أن فرض الجزاءات الأحادية الجانب يتعارض مع مبادئ وقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان وينتهك المادة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تنص على أنه "لا يجوز بتاتا حرمان أي شعب من أسباب عيشه الخاصة".

كما أن الجزاءات الأحادية تنتهك بشكل جوهري المادة 47 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكذلك المادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تنص على ما يلي،

”ليس في أي من أحكام هذا العهد ما يجوز تأويله على نحو يفيد إخلاله بما لجميع الشعوب من حق أصيل في التمتع والانتفاع الكاملين، بملء الحرية، بثرواتها ومواردها الطبيعية“.

كما أن الجزاءات الأحادية تتعارض مع حق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه، على النحو المنصوص عليه في الفقرة 1 من المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبالمثل، فإنها تنتهك الحق الأصيل لكل إنسان في الحياة، على نحو ما تؤكده الفقرة 1 من المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وهو حق لا يجوز الانتقاص منه وفقاً للفقرة 2 من المادة 4 من العهد. وفي حين أن الجزاءات الأحادية تؤثر سلبًا على العديد من حقوق الإنسان الأخرى وتنتهكها، من الحق في العمل إلى الحق في المأوى والبيئة اللائقة والتعليم، فلا حاجة إلى إضافة إلى الأمثلة التي ذكرتها.

أود الآن أن أقدم بعض الأمثلة الموضوعية للآثار الضارة للجزاءات الأحادية لتوضيح شدة تأثيرها السلبي في مختلف المجالات، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الحق في الصحة، والحق في التنمية، والحق في التعليم، والحق في الرفاه، وبشكل عام الحق في الحياة للدول المستهدفة.

أولاً، يواجه المرضى المصابون بأمراض مزمنة نقصًا حادًا في الأدوية المنقذة للحياة بسبب القيود المفروضة على استيرادها نتيجة للجزاءات الأحادية الجانب. وبالمثل، تحول الجزاءات دون استيراد المعدات الطبية بشكل كاف وتعيق الأداء السليم للمستشفيات ومرافق الرعاية الصحية. ويؤدي هذا النقصان مجتمعا إلى زيادة كبيرة في معدلات الوفيات بين المرضى، لا سيما الأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة.

ثانياً، لا بد أن أشير في هذا السياق إلى التأثير المدمر للجزاءات على المرضى الذين يعانون من انحلال البشرة الفقاعي، وهو مرض جلدي نادر ومُوهن. وفي حين أن هؤلاء المرضى يحتاجون إلى ضمادات جروح محددة للعلاج، فإن الجزاءات الأحادية تقيد بشدة استيراد هذه الضمادات. ولم يؤد ذلك إلى تفاقم معاناة مرضى انحلال البشرة الفقاعي في بلدي فحسب، بل أدى أيضًا إلى زيادة ملحوظة في معدل وفيات المصابين به. ومع اقترابنا من الذكرى السنوية لهجوم صدام حسين على مدينة سردشت الإيرانية بالأسلحة الكيميائية عام 1987، لا بد لي أن أشير أيضًا إلى معاناة ضحايا الأسلحة الكيميائية نتيجة الجزاءات. ثمة مثال واحد فقط من بين آلاف الأمثلة يتعلق بالاحتياجات الماسة لامرأة إيرانية تبلغ من العمر 43 عاماً لدواء معين. عندما أصيبت في سردشت بعامل كيميائي، كان عمرها سبع سنوات فقط. ولكي تتنفس بشكل طبيعي، فإنها تحتاج إلى دواء معين لا يمكن استيراده الآن لأن جميع السبل الممكنة مسدودة بسبب الجزاءات. في عام 1987، كانت ضحية للعوامل الكيميائية التي قدمتها الدول الغربية لصدام حسين، وهي الآن ضحية للجزاءات التي فرضتها الدول الغربية نفسها. ومع ذلك، ما زالت هذه الدول تذرف دموع التماسيح على وضع المرأة في بلدي.

وكما أبرزت المقررة الخاصة المعنية بالتدابير القسرية الأحادية الجانب، فإن للعقوبات آثاراً سلبية على الأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك على الأشخاص الذين يعانون من أمراض نادرة أو خطيرة، والذين هم بحاجة إلى عناية طبية مستدامة، وهم الأكثر ضعفاً في مواجهة هذه الجزاءات الأحادية. ويؤكد تقريرها على أن هذه التدابير وغياب المساعدة والعلاج الطبي الملائم والكافي للأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك للمرضى الذين يعانون من أمراض خطيرة ونادرة، أدى إلى تزايد معدل الوفيات وانخفاض متوسط العمر المتوقع وتفاقم الأوضاع الصحية العامة. كما أن الجزاءات الأحادية الجانب تخنق النمو الاقتصادي وتعيق مشاريع التنمية وتحرم الأفراد من سبل عيشهم، مما يديم الفقر وعدم المساواة. كما أنها تزيد من معدلات الوفيات بين الشرائح الضعيفة في المجتمع، بما في ذلك الأطفال والنساء الحوامل

والمسنين، بسبب عدم توفر الضروريات الأساسية مثل الغذاء والدواء والرعاية الصحية.

وأود الآن أن أنتقل إلى السؤال لماذا يجب على المجتمع الدولي للدول أن يولي اهتماما جديا للاتجاه المرعب المتمثل في فرض وتطبيق الجزاءات الأحادية. وهذا أمر ضروري وملح للأسباب التالية.

أولاً، وبكل المقاييس، فإن الجزاءات الأحادية الجانب غير إنسانية وغير أخلاقية وغير قانونية. فهي عقاب جماعي وحشي للشعوب المستهدفة بسبب تصميمها على ممارسة حقها الأصيل في تقرير المصير، كما هو معترف به في المادة 1 من الميثاق، وكذلك المادة 1 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمادة 1 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

ثانيًا، حقوق الإنسان لا تتحقق في فراغ. بل لا يمكن تحقيقها إلا إذا تهيأت الظروف اللازمة، كما ورد بحق في ديباجة كلا العهدين، ولا يمكن تهيئة هذه الظروف، على الأقل ليس بشكل مرضٍ، في الدول المستهدفة بالجزاءات الأحادية، لأن الجزاءات تمنع هذه الدول، في جملة أمور، من استخدام مواردها، وتعطل اقتصاداتها وعلاقاتها التجارية وتمنعها من استيراد احتياجات شعوبها الأساسية مثل الغذاء والدواء. وتقوم الدول التي تفرض الجزاءات بتسليح الغذاء والدواء والمعدات الطبية وغيرها من الضروريات لتعزيز سياساتها الوطنية الضيقة. وتستمر الجزاءات الأحادية في تدمير نسيج تعددية الأطراف، وفي القلب منها الأمم المتحدة؛ وانتهاك الميثاق نصا وروحا بشكل خطير؛ ورفض التعاون؛ وإثارة المواجهة؛ وبدلاً من تعزيز العلاقات الودية، تتسبب في الكراهية والعداء. وكل هذه الحقائق المثيرة للقلق لا تزال تقوض جوهر وروح المنظمة وميثاقها، اللذين تأسسا أولاً وقبل كل شيء على قيم سامية مثل الشمول والتعاون والتعايش السلمي وحسن الجوار والتضامن والحرية والعدالة. الجزاءات الانفرادية ليست سوى حرب اقتصادية وإرهاب اقتصادي. فهي تفرض قيودا على إمكانية حصول البلدان المستهدفة على السلع والخدمات الأساسية، وتؤدي إلى مفاقمة وطأة المصاعب الاقتصادية والفقر، وتُقوّض رفاه المدنيين وعموم الناس، وتديم دائرة الفقر وعدم المساواة والمعاناة الإنسانية. والأسوأ من ذلك أنها تؤثر أشد تأثير على أضعف الفئات في المجتمعات المستهدفة. ويجب ألا نسمح لهذا الاتجاه الخطير نحو النزعة الانفرادية بأن يقوّض سيادة القانون وتعددية الأطراف وجهودنا الجماعية الرامية إلى تعزيز السلام والازدهار والتضامن والصداقة بين الأمم. هذا ما ندين به للأجيال الحالية والمقبلة في مجتمعاتنا. إذا لم يتم التصدي لهذا الاتجاه، فإن الدول الغربية التي تواصل المضي نحو الحضيض في سباقها لفرض مزيد من العقوبات الوحشية على مزيد من البلدان ستعمل في نهاية المطاف على تحويل الجزاءات الانفرادية إلى حصار اقتصادي فعلي على البلدان المستهدفة، والمثال الحي على ذلك هو الحصار غير المشروع واللاإنساني الذي يفرضه النظام الإسرائيلي منذ 17 عاما على قطاع غزة. لقد باتت إسرائيل تستخدم الغذاء والماء والدواء وغيرها من المساعدات المنقذة للحياة التي يحتاجها السكان المدنيون سلاحا، وتستخدم التجويع أسلوبا من أساليب الحرب. وأود أن أؤكد أنه، على الرغم من مزاعم الدول الغربية، لا يوجد ما يسمى بإعفاءات من الجزاءات لأسباب إنسانية. إن هذا المصطلح الزائف الذي لا يخلو من نفاق صاغته الولايات المتحدة ودول غربية أخرى أساسا لمجرد التغطية على الطابع اللاإنساني للجزاءات التي تفرضها. وليست تلك المصطلحات سوى أكاذيب وخداع.

في الختام، أود أن أؤكد أنه يجب على المجتمع الدولي للدول أن يدين التدابير القسرية الاقتصادية الانفرادية ويرفضها، دعما لتعزيز الحقوق الأساسية والأصيلة لجميع الأمم ورفاهها، وسيادة القانون، والشمول، وتعددية الأطراف الحقة. ومن المؤكد أن ذلك مسؤولية جماعية، ووفد بلدي مستعد للإسهام بنشاط في تحقيق تلك الأهداف.

السيد لارا (نيكاراغوا) (*تكلم بالإسبانية*): تؤيد نيكاراغوا البيان الذي أدلى به ممثل أوغندا باسم مجموعة الـ 77 والصين وحركة بلدان عدم الانحياز، والبيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا باسم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة.

اعتمدت الجمعية العامة منذ عام 1983 قرارات تعترف بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على اقتصادات البلدان النامية، وبأن تلك التدابير غير القانونية لا تفيد بأي حال من الأحوال تعددية الأطراف

ولا تسهم في تهيئة مناخ من السلام والعلاقات الودية بين الدول. ومنذ عام 2000، أصبح فرض التدابير القسرية الانفرادية أداة رئيسية من أدوات السياسة الخارجية تستخدمها بلدان مثل الولايات المتحدة والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وقد فرضت أكثر من 000 26 جزاء يؤثر على ما يقرب من ثلث سكان العالم. إن تلك التدابير القسرية تنتهك حقوق الشعوب في الحرية وتقرير المصير. وبعد مرور أكثر من 40 عاما على اعتماد القرار 197/38 لعام 1983، المعنون "التدابير الاقتصادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية"، لا تزال الولايات المتحدة وحلفاؤها تظهر غطرستها الإمبريالية مع إفلات تام من العقاب، مستغلة مركزها المهيمن في الاقتصاد الدولي ومستخدمة تلك التدابير الاقتصادية لممارسة الضغط على القرارات السيادية للدول النامية أو التأثير عليها بالقوة.

لقد اعترفت الجمعية العامة بالطابع المتجاوز لحدود الولاية الإقليمية لتلك التدابير والسياسات والممارسات التشريعية والإدارية القسرية التي تُعتمد من جانب واحد لعرقلة تنمية الشعوب والإعمال الكامل لحقوق الإنسان الخاصة بها. وأقرت الجمعية العامة بأنه يجب على البلدان المتقدمة النمو الامتناع عن التهديد بفرض قيود تجارية أو حصار تجاري وغيرها من التدابير الاقتصادية التي تتعارض مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة، أو فرضها فعليا. إن الميثاق ينص على المساواة في السيادة بين جميع الدول. ولكن القوى الإمبريالية تطبق الميثاق والقانون الدولي بما يلائمها، حيث منحت نفسها سلطة وضع قوائم انفرادية، ليس فقط باستغلال مسألة حقوق الإنسان والديمقراطية، بل أيضا باتهام الآخرين باطلا برعاية الإرهاب، استنادا إلى ذرائع مختلقة وبما يتعارض مع القانون الدولي. وتنص المادة 32 من ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، المعتمد في القرار 3281 (د-29) لعام 1974، على أنه

> "ليس لأي دولة أن تستخدم أو أن تشجع على استخدام تدابير، اقتصادية أو سياسية أو من أي نوع آخر، للضغط على دولة أخرى بقصد إجبارها على التبعية لها في ممارسة حقوقها السياسية [أو للحصول منها على أية مزايا]."

ورغم الانطباق العالمي لميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، لا يزال الحصار المفروض على شعب كوبا الشقيق يلحق أضرارا لا حصر لها بهذا البلد، من خلال الحد من إمكانية حصوله على الأدوية والأغذية – وهي من الضروريات الأساسية للحفاظ على الصحة والحياة. ونحن ندين أيضا إدراج جمهورية كوبا الشقيقة في القائمة الشهيرة للدول الراعية للإرهاب، وهي أداة أخرى تستخدمها الولايات المتحدة وحلفاؤها لتسويغ فرض تدابير قسرية غير مشروعة من أجل ممارسة ضغوط اقتصادية وسياسية، في انتهاك واضح لسيادة دولة كوبا. وتطالب نيكاراغوا برفع اسم كوبا من تلك القائمة التي وضعت بطريقة انفرادية. وما زالت نيكاراغوا، شأنها شأن البلدان الشقيقة الأخرى، ضحية لتلك التدابير التي تنتهك القانون الدولي، حيث تفرض عليها الولايات المتحدة قوانين وأوامر تنفيذية بما يتجاوز نطاق ولايتها الإقليمية، وهي تدابير تهدف بوضوح إلى تدمير اقتصادنا والنيل من سيادتنا الوطنية وحق شعبنا في تقرير مصيره بحرية ومن دون تدخل خارجي. إنه لأمر غير مقبول أن يأتي بلد أو مجموعة من البلدان أمام الجمعية العامة لتسويغ أو محاولة تسويغ تطبيق تلك التدابير الإجرامية، وهي تكاد تنصب نفسها حَكَمًا على البشرية جمعاء لفرض ما تسميه جزاءات. فذلك يقوض القانون الدولي. وبموجب القانون الدولي، لا يملك أي بلد سلطة فرض تلك الجزاءات بصورة انفرادية.

وقد أشاد صندوق النقد الدولي بنيكاراغوا على تنفيذها لسياسات اقتصادية ملائمة، ولجهودها في تطبيق المعايير المتعلقة بالشفافية والرقابة على الأموال العامة. وبالمثل، اعترفت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في عام 2022 بجهود نيكاراغوا في مواءمة إطارها المتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع المعايير الدولية، مما أدى إلى شطب اسم نيكاراغوا مما يسمى بالقائمة الرمادية. وفي آذار/مارس 2023، وصف رئيس مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي تنفيذ نيكاراغوا للمشاريع الممولة من المنظمات الدولية بأنه نموذج يُحتذى به.

وفيما يتعلق بالأمن، يجري تنفيذ استراتيجية للأمن الإنساني وأمن المواطنين من خلال قوتنا للشرطة الوطنية. وتتبع الاستراتيجية نهجا

مراعيا للمنظور الجنساني وتركز على الأفراد والمجتمعات والأسر. وتدمج الاستراتيجية جميع مؤسسات الدولة التي تتخذ إجراءات متعددة التخصصات وشاملة ومتوازنة وتربوية ووقائية. وبالإضافة إلى ذلك، تُنفذ استراتيجية "الجدار العازل" لمكافحة الاتجار بالمخدرات بالتنسيق بين المؤسسات، مما يتيح تحويل وجهة أكبر كم ممكن من المخدرات وضبطها ومصادرتها عند نقاط الدخول المباشرة إلى الأراضي الوطنية، سواء على الحدود البرية أو الجوية أو البحرية، بحيث لا تُتداول تلك المواد في البلد ولا تواصل نفاذها إلى الأسواق الاستهلاكية في الولايات المتحدة وغيرها من البلدان المستهلكة. وبهذه الطريقة، تتم الحيلولة دون تأثيرها المدمر، مما يساعد المنطقة والمجتمع الدولي في التحقيق مع الأشخاص المتورطين في الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة وملاحقتهم ومعاقبتهم. ونتيجة لاستراتيجياتنا وسياساتنا الأمنية، باتت نيكاراغوا نموذجا يُحتذى به، حيث سجلت أقل معدل لجرائم القتل في المنطقة. ففي الفترة من 2019 إلى 2023، بلغ متوسط المعدل السنوي لجرائم القتل 7,2 جريمة قتل لكل 000 100 نسمة، وهو أقل من نصف متوسط المعدل المسجل في أمريكا الوسطى.

وفي حين تعمل نيكاراغوا من أجل تحقيق السلام والأمن والقضاء على الجوع والفقر، وكفالة حصول الجميع على التعليم المجاني والرعاية الصحية، تواصل الولايات المتحدة شن حملة ضد شعبنا من خلال فرض تدابير قسرية غير قانونية تهدف إلى عرقلة تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتفق عليها في إطار المنظمة. إن الولايات المتحدة تطبق إجراءات تتجاوز نطاق ولايتها الإقليمية، من قبيل ما يسمى قانون شروط الاستثمار في نيكاراغوا، المعروف باسم قانون NICA الذي اعتُمد في عام 2018، وقانون تعزيز تقيد نيكاراغوا بشروط الإصلاح الانتخابي لعام 2021، المعروف باسم قانون RENACER. ومن خلال هذين القانونين، تسعى الولايات المتحدة إلى منع القروض التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية إلى نيكاراغوا، بهدف واضح هو التأثير على تنمية البرامج الاجتماعية الممولة من خلال التعاون الخارجي.

أصدرت الولايات المتحدة أوامر تنفيذية فرضت من خلالها حظرا على الاستثمارات الجديدة في نيكاراغوا، وحظرت استيراد وتصدير بعض المنتجات. علاوة على ذلك، وفي انتهاك للقانون الدولي، تفرض تلك الأوامر تدابير انفرادية على المسؤولين الحكوميين، بهدف واضح هو شلّ الإدارة الوظيفية لمؤسسات الدولة وإعاقة بناء القدرات في مؤسسات مثل الشرطة الوطنية، والجيش النيكاراغوي، والمجلس الأعلى للانتخابات، ومكتب المدعي العام، وقطاع الاتصالات. كما أنها تفرض تدابير تستهدف قطاعي الطاقة والتعدين لإبطاء وتيرة التنمية الاقتصادية في البلد. وفي محاولة أخرى لزعزعة استقرار نيكاراغوا، فرضت وزارة خزانة الولايات المتحدة في 15 أيار/مايو تدابير قسرية على مركز التدريب التابع لوزارة الداخلية الروسية في ماناغوا. ويوفر هذا المركز تعاونا في مجال تزويد مؤسسات الشرطة بالمعارف والمهارات في أمريكا الوسطى. وهو يؤثر في منطقة أمريكا الوسطى بأكملها، وليس في نيكاراغوا وحسب. ويهدف هذا الإجراء بوضوح إلى شلّ التعاون الدولي، كما يشكل انتهاكا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

إن تلك التدابير القسرية الانفرادية مثال آخر على استخدام القوة والآليات للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهو أمر يحظره ميثاق الأمم المتحدة. وتشكل تلك التدابير عقابا جماعيا ضد الشعوب، وتعطل اقتصادات البلدان وتؤثر على مستوى معيشة الشعوب بأكملها، إذ تحد من إمكانية حصولها على الغذاء، والدواء، والمياه والصرف الصحي، والرعاية الصحية، والسكن، والتعليم، والعمل، وذلك بهدف إثارة السخط المجتمعي والإطاحة بالحكومات الشرعية. وعادة ما تكون تلك التدابير مبنية على أخبار زائفة ومقترنة بقوالب نمطية سلبية وخطاب كراهية مُوجّه ضد دول شقيقة، مثل الاتحاد الروسي وإريتريا وجمهورية إيران الإسلامية وبيلاروس والصين وجمهورية فنزويلا البوليفارية وكوبا ونيكاراغوا، إلى جانب بلدان أخرى، منها زمبابوي، وهي أيضا من ضحايا هذه التدابير. إن التدابير القسرية ليست أدوات بريئة من أدوات قوة الإقناع. إنها تقتل، تماماكما تفعل الرصاصات في الحروب. تقتل الشعوب بتجويعها حتى الموت. وتقتلها بحرمانها من الأدوية. وتتعمد التأثير على الظروف المعيشية للشعوب بهدف تدميرها ماديا كليا أو جزئيا. وهذا ما يُسمى بالإبادة الجماعية.

فمن الضروري وقف التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية المفروضة على شعوبنا فورا. ويجب علينا إنهاء تلك الاعتداءات، فهي

عقبات حقيقية أمام استئصال شأفة الفقر، والتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويتعين على الجمعية العامة أن تعتمد قرارا، وفقا للمادة 96 من ميثاق الأمم المتحدة، تحيل بموجبه المسائل القانونية المتعلقة بتنفيذ التدابير القسرية الانفرادية غير القانونية التي تُفرض من دون عقاب إلى محكمة العدل الدولية، وتطلب إليها أن تقدم فتوى بشأن عواقب استمرار فرض تلك التدابير، وأن تقضي بالالتزام بتعويض البلدان التي تقع ضحية لتلك التدابير عما سببته لها من أضرار.

السيد ريباكوف (بيلاروس) (*تكلم بالروسية*): الكل يحب الفراشات. فالأطفال يعشقون الإمساك بها، وغالبا دون إدراك أن مجرد لمس أجنحتها لمسا خفيفا يمكن أن يؤذيها أو يحرمها من قدرتها على الطيران. ثمة أناس بيننا يُعرفون باسم "الفراشات البشرية". ويوجد أكثر من نصف مليون شخص منهم في العالم. وفي بيلاروس، على سبيل المثال، يوجد ما يزيد قليلا على 100 شخص من هؤلاء الناس، نصفهم من الأطفال. لكن للأسف، وراء هذا الاسم الشاعري يكمن مرضٌ مروّع يسمى انحلال البشرة الفقاعي. وهو مرض وراثي نادر يتسبب في ظهور بثور وتقرحات على الجلد والأغشية المخاطية عند أي لمسة خفيفة للجسم أو حتى بدونها. فيتقشر الجلد، تاركا جرحا مكشوفا يجب تغطيته بضمادات خاصة وحمايته من التعرض للإصابة من جديد .

وتنتج تلك الضمادات الخاصة بشكل أساسي شركة واحدة استمر تعاون بيلاروس معها بنجاح حتى الآونة الأخيرة. ولكن، بعد الجولة الأخيرة من الجزاءات التي فرضها الاتحاد الأوروبي، توقف توريد منتجات الشركة إلى بيلاروس. وعند الاستفسار عن أسباب حظر تلك المنتجات للسوق البيلاروسي، تلقينا الإجابة التالية من إدارة الشركة: نخشى فرض جزاءات على شركتنا. وفي وقت لاحق اعترفت قيادة الشركة في حديث مع الصحفيين الأوروبيين بأنه بالإضافة إلى مخاوفهم، توجد مشاكل حقيقية ناتجة عن الجزاءات الانفرادية. فبسبب تلك الجزاءات، ترفض المصارف إجراء معاملات مالية مع عملاء خاضعين للجزاءات أو مع مصارف أخرى في بلدان خاضعة لجزاءات، وهو ما يجعل من المستحيل بيع الضمادات ومواد التضميد وغيرها من المواد الطبية الأخرى إلى بيلاروس. وعليه، فإن حراس حقوق الإنسان في أوروبا يحرمون الأطفال المرضى عمدا، من خلال الجزاءات التي يفرضونها، من فرصة اللعب مع أصدقائهم أو الذهاب إلى المدرسة أو حتى احتضان آبائهم. والسبب في ذلك أن أي لمسة من دون تلك الضمادات ومواد التضميد تسبب لهم ألما لا يُحتمل. وللأسف، يمكننا سرد عشرات الأمثلة الأخرى التي يتعذر فيها إيصال المعدات الطبية والأدوية اللازمة لإنقاذ حياة الناس إلى بيلاروس بسبب سياسة الجزاءات الإجرامية التي تنتهجها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ومن يساعدهما ويحرضهما على ذلك. ويشمل ذلك أدوية الصرع من بولندا، وأدوية علاج مرض باركنسون وأنواع عديدة من السرطانات من فنلندا، وحتى مسكنات الألم البسيطة من المملكة المتحدة.

أنشأت بيلاروس نظاما فائق الجودة يوفر الأدوية والرعاية الطبية المجانية، وتمكنا سريعا من إيجاد بدائل لتلك التي يتعذر الحصول عليها – وهذه ليست المشكلة. وقد سمعنا مرارا تطمينات من ممثل الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك في هذه القاعة اليوم أيضا، حول الإعفاءات لأسباب إنسانية والطابع المحدَّد الأهداف للجزاءات الانفرادية. لكن ذلك لا يعدو أن يكون سوى بيانات زائفة وفارغة. ففي الواقع، كما يُظهر المثال المحدد الذي قدمته منذ برهة، يتعلق الأمر بأرواح البشر وصحتهم، ولا سيما حياة النساء والأطفال. وعندما يشيد واضعو ومؤيدو التدابير الانفرادية، إلى جانب أشباه الساسة الذين يمولونهم، بالمجموعة الجديدة من الجزاءات، أذكِّر بأنهم هم من يحرمون طفلا يعاني من مرض نادر من الفرصة في عيش حياة طبيعية، وهم من يحرمون متقاعدا مريضا حالته خطيرة من فرصة رؤية أبناء أحفاده. إنهم من يحكمون على ملايين البشر في بلدان الجنوب العالمي بالموت جوعا. وهذا ليس من قبيل المبالغة. كما أن مزاعم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بأن جزاءاتهما الانفرادية لا تطبق على أسمدة البوتاس هي أيضا أكاذيب. فالعواقب المباشرة للجزاءات المفروضة على أسمدة البوتاس البيلاروسية، التي تشكل نحو ثلث الصادرات العالمية، أدت إلى انخفاض كبير في غلة الحصاد في أفريقيا.

ندرك أن الأمم المتحدة لا تستطيع إجبار الدول على رفع جزاءاتها الانفرادية، لكن المنظمة كانت دائما ولا تزال في رأينا البوصلة

الأخلاقية فيما يتعلق بالتدابير القسرية غير المشروعة. وقد دعا الأمين العام نفسه إلى رفع هذه الجزاءات، شأنه شأن الجمعية العامة، ومجلس حقوق الإنسان، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والمقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، والمقرر الخاص المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان، إلى جانب مئات الخبراء والباحثين في موضوع تلك التدابير في جميع أنحاء العالم. ولا يمكن أن يكون المسؤولون عن الجزاءات الانفرادية غير مدركين للعواقب الحقيقية لتلك التدابير، فهي تنتهك كل معيار يمكن تصوره من معايير القانون الدولي وجميع حقوق الإنسان، ويقتصر هدفها على تقويض السياسة الخارجية المستقلة لبعض البلدان غير المرغوب فيها. فلا يوجد شيء اسمه جزاءات ذكية. فجميع الجزاءات الاقتصادية غير القانونية تهدف إلى خنق اقتصاد بلد ما وتدميره، ومن ثم خفض مستوى معيشة شعبه.

قام خبراء الاقتصاد الأوروبيون والأمريكيون منذ زمن طويل بتحليل آثار الجزاءات. وثبت أن الجزاءات تؤثر في المقام الأول على أضعف المواطنين، ولكنها في الوقت نفسه تؤثر بدرجات متفاوتة على جميع السكان في البلدان التي تُفرض عليها. إن تأثير الجزاءات ملموس، ويتجلى ذلك في انخفاض متوسط العمر المتوقع، وانخفاض نصيب الفرد من الدخل، واتساع فجوة الفقر. إن للجزاءات الانفرادية غير القانونية تأثيرا سلبيا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، فإن مما له دلالة خاصة أنه رغم نجاح بيلاروس بوجه عام في تنفيذ برنامجها الإنمائي، فإنها تأخرت في تحقيق الأهداف الوطنية تحديدا في المجالات الخاضعة لتأثير الجزاءات الغربية، ولا سيما تلك المتعلقة بالحصول على الأدوية.

وعند تحليل البيانات المتعلقة بتأثير الجزاءات على الناس، توصل الباحثون إلى استنتاج مفاده أن التدابير الانفرادية مماثلة في آثارها للنزاعات المسلحة الحادة والكوارث الطبيعية. ونحن نقترح النظر إلى الجزاءات الانفرادية غير المشروعة ليس باعتبارها إرهابا اقتصاديا فحسب، بل أيضا باعتبارها أعمالا عدوانية، مع كل ما يترتب على ذلك من آثار. وتفخر بيلاروس بإنجازاتها في مجال السياسة الاجتماعية والاقتصاد الاجتماعي. ففي ظل ضغوط غير مسبوقة، تمكنت بيلاروس من الصمود بوصفها دولة ذات سيادة، كما واصلت جهودها الإنمائية وأوفت بجميع التزاماتها الاجتماعية تجاه مواطنيها، مما حال دون حدوث تراجع نوعي في مستوى معيشتهم. إن ذلك لا يؤدي إلا إلى تعزيز قناعتنا بأن نموذج التنمية ومسارها الذي اختارته بيلاروس هو المسار الصحيح. ونود أن نقول لزملائنا من بعض الدول الغربية التي تشكل عصا الجزاءات الخيار الوحيد ضمن أدوات علاقاتها الثنائية: فليعالجوا مشاكلهم المستمرة منذ أمد بعيد في بلدانهم. لا تدعوهم يمنعون شعب بيلاروس من بناء حياتنا ونظامنا السياسي، واختيار نموذجنا التنموي الذي نراه مناسبا.

في الختام، رغم أن البعض قد يرى في قول ذلك وقاحة أو تصرفا يفتقر إلى اللياقة السياسية – فإن أولئك الذين يفرضون الجزاءات الانفرادية لا عقل لهم؛ والذين يطبقونها لا قلب لهم؛ والذين يسوغونها لا ضمير لهم. ومما يدعو للأسف الشديد أن البعض يفتقر إلى جميع هذه الخصال الثلاث.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): تشكر الصين رئيس الجمعية العامة على دعوته إلى عقد مناقشة اليوم. ونأمل أن توفر هذه الدورة للمجتمع الدولي مزيدا من الوضوح فيما يتصل بالضرر الجسيم الذي تسببه التدابير القسرية الانفرادية، مما يوطد الإجماع الدولي ضد اتخاذ تلك التدابير ويعزز التطلعات المشتركة لجميع الأطراف في التصدي لها بفعالية.

تؤيد الصين البيان الذي أدلى به ممثل أوغندا باسم مجموعة الـ 77 والصين والبيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا باسم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة.

ونود أن نطرح خمس نقاط.

أولا، تشكل التدابير القسرية الانفرادية انتهاكا سافرا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. والولايات المتحدة، إلى جانب أقلية من الدول الأخرى، تمضي بناءً على رغباتها الخاصة وتقرر فرض تدابير قسرية

انفرادية تعسفية على دول أخرى، وذلك من دون تفويض من مجلس الأمن. إن ذلك بمثابة وضع تشريعاتها الوطنية فوق القانون الدولي والتشريعات الوطنية للدول الأخرى، وهو تحدٍ لسلطة مجلس الأمن وانتهاك لمبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول، واستهتار بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. بل إن الأمر بلغ بالولايات المتحدة حد فرض ما يُسمى بالجزاءات الثانوية، حيث تُجبر دول ثالثة على الامتثال لتدابيرها القسرية الانفرادية. ويعني ذلك تفاقم ما كان أصلاً خاطئا في المقام الأول، وبالتالي تقويض المبادئ الأساسية للقانون الدولي وسيادة القانون على الصعيد الدولي بشكل خطير.

ثانيا، تعرقل التدابير القسرية الأحادية الجانب تحقيق أهداف التنمية المستدامة. إن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تشدد على ضرورة استفادة جميع البلدان من عوائد التنمية على قدم المساواة، وتحث البلدان على الامتناع عن إصدار وتنفيذ تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية أحادية الجانب تتعارض مع الميثاق والقانون الدولي. ومع ذلك، استمرت حفنة من البلدان، بما فيها الولايات المتحدة، في الاستفادة من قوتها الاقتصادية والمالية المهيمنة لفرض جزاءات أحادية الجانب بشكل متكرر على بلدان أخرى، مما أدى إلى تعطيل التعاون الاقتصادي والتجاري الطبيعي بين البلدان المعنية بشكل خطير، وتهديد استقرار سلاسل الإنتاج والإمداد العالمية، وتقويض الأمن الغذائي وأمن الطاقة والأمن المالي وتعطيل النظام الاقتصادي العالمي وجهود البلدان المعنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل خطير.

ثالثا، إن التدابير القسرية الأحادية الجانب أداة إجرامية تُستخدم لانتهاك حقوق الإنسان في دول أخرى. وتزعم الولايات المتحدة وعدد قليل من الدول الأخرى أنها تحمي حقوق الإنسان، ولكنها في الواقع تسيء استخدام التدابير القسرية الأحادية الجانب على نحو يضر بشكل خطير بالحق في الحياة والصحة والتنمية والتعليم، إلى جانب حقوق الإنسان الأساسية الأخرى التي تتمتع بها الشعوب في البلدان المستهدفة. وقد أشارت المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان في تقريرها (A/HRC/54/23) إلى أن الجزاءات الانفرادية قد أدت إلى نقص خطير في الأدوية واللقاحات والمعدات الطبية في البلدان المستهدفة وأدت إلى ارتفاع معدل الوفيات، مما ترك الفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال والمسنين والمعوقين في حالة صعبة للغاية. ويشير التقرير إلى أن كل سنة إضافية من الجزاءات الانفرادية تقلل متوسط العمر المتوقع في البلدان الخاضعة للجزاءات بواقع 0.2 إلى 0.3 سنة. ففي سورية وفنزويلا وزمبابوي، أدت الجزاءات الأحادية الجانب إلى نقص في الطاقة، مما جعل الناس في تلك البلدان يواجهون صعوبات عند الحاجة إلى التنقل بالسيارة للحصول على العلاج الطبي.

رابعا، تشكّل التدابير القسرية الأحادية الجانب محركا رئيسيا لتفاقم الأزمات الإنسانية في البلدان المعنية. فالحصار الشامل الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا، والذي استمر لأكثر من 60 عاما، وتصنيفها إياها ما يُسّمى بالدولة الراعية للإرهاب حتى يومنا هذا، قد أدى إلى تكبيد كوبا خسائر بمئات بلايين الدولارات. وتتجلى آثار ذلك في جميع القطاعات المعيشية، مؤدية إلى كارثة إنسانية خطيرة. وأدت الجزاءات أحادية الجانب وطويلة الأمد المفروضة على سورية إلى نقص خطير في المعدات الثقيلة وأدوات البحث والإنقاذ خلال استجابة البلد لفترة ما بعد الزلزال، مما دفع الناس إلى الحفر بأيديهم العارية بين الأنقاض. وفقد العديد من المدنيين الأبرياء، بما في ذلك الأطفال، أرواحهم الغالية لأن إنقاذهم جاء متأخرا جدا.

خامسا وأخيرا، تجسّد التدابير القسرية الأحادية الجانب شكلا حادا من أشكال الهيمنة وسياسة القوة. فالولايات المتحدة وتلك الدول القليلة الأخرى تسيء استخدام سلطتها بغية استغلال الجزاءات الأحادية الجانب واستخدامها كسلاح. والمنطق الأساسي الذي تتبعه هو قانون الغاب، حيث يفترس القوي الضعيف. والهدف النهائي من هذه الإجراءات هو الحفاظ على هيمنتها الاحتكارية وعلى نظام دولي جائر وغير منطقي، حيث يتنمر الكبير على الصغير، ويستغل القوي الضعيف، ويضطهد الغني الفقير. وتتعارض التدابير القسرية الأحادية الجانب التي كثيرا ما تفرضها الولايات المتحدة وعدد قليل من الدول الأخرى في علاقاتها الخارجية مع الاتجاه التاريخي للتنمية السلمية والتعاون المربح للجميع، وهي غير متوافقة مع الدعوات المشتركة إلى

بناء عالم متعدد الأقطاب وممارسة تعددية الأطراف ودعم الإنصاف والعدالة. ومن المؤكد أن هذه الإجراءات التي تُبحر ضد تيار التاريخ ستجرفها قوته الكاسحة.

لطالما أعرب المجتمع الدولي عن معارضته الثابتة والشديدة للتدابير القسرية أحادية الجانب. فمنذ عام 1989 والجمعية العامة تتخذ قرارا كل سنتين لمعارضة التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية. ومنذ عام 1992 والجمعية العامة تتخذ قرارا كل عام لحث الولايات المتحدة على إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على كوبا. ومنذ عام 1997 والجمعية تتخذ قرارا كل عام تعرب فيه عن قلقها إزاء الأثر السلبي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على حقوق الإنسان. إننا ندعو الولايات المتحدة والدول القليلة الأخرى المعنية إلى الاستجابة لنداء المجتمع الدولي العادل وإلغاء تدابيرها القسرية الأحادية الجانب بشكل كامل وفوري. وندعو الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى إلى توفير الدعم للبلدان الخاضعة للجزاءات بغية مساعدتها على تخفيف معاناتها. وندعو المجتمع الدولي إلى إيلاء اهتمام وثيق للعواقب الوخيمة التي تخلفها هذه التدابير ومقاومة هذه الممارسات غير القانونية بشكل جماعي.

وباعتبار الصين عضوا رائدا في مجموعة دول الجنوب وضحية للتدابير القسرية الأحادية الجانب فلطالما وقفت إلى جانب الإنصاف والعدالة وتعددية الأطراف والبلدان النامية. ونحن ملتزمون بالعمل مع المجتمع الدولي لحماية النظام الدولي، وفي صميمه الأمم المتحدة، والنظام الدولي القائم على القانون الدولي والمبادئ الأساسية للعلاقات الدولية المستندة إلى مقاصد الميثاق ومبادئه، وكذلك للعمل على تطوير حوكمة عالمية أكثر عدلا وإنصافا.

السيد عبد الكريم (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تود ماليزيا في البداية أن تشكر الرئيس على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة الهامة.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل أوغندا باسم مجموعة الـ 77 والصين وحركة بلدان عدم الانحياز.

تظل دولة ماليزيا ثابتة على التزامها بدعم مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وما فتئت ماليزيا في هذا الإطار تعارض فرض تدابير قسرية أحادية الجانب ضد أي بلد. فلدى ماليزيا اعتقاد راسخ بأن هذه التدابير تشكل انتهاكا صارخا للأعراف الدولية وتتعارض مع المقاصد والمبادئ الأساسية المنصوص عليها في الميثاق. وتقوض هذه الإجراءات روح التعددية والتعاون التي يسعى المجتمع الدولي جاهدا إلى دعمها. وقد كان لفرض التدابير القسرية الأحادية الجانب تداعيات خطيرة، لا سيما على البلدان النامية. فحدّت هذه التدابير بشكل كبير من قدرة البلدان المتضررة على تحسين النمو الاقتصادي وتلبية الاحتياجات الأساسية لشعوبها. كما أنها قيّدت الأعمال التجارية الحرة والمفتوحة عبر الحدود وعرقلت التنمية الاجتماعية لسكانها. وكان تأثيرها على المواطنين العاديين شديدا، مما أدى إلى تفاقم المصاعب وحرمانهم من الحصول على الخدمات والفرص الأساسية.

ولا تزال ماليزيا تعارض بشكل قاطع جميع أشكال التدابير الاقتصادية والمالية والتجارية الانفرادية التي تتعارض مع القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. فهذه التدابير تتناقض مع جوهر ميثاق الأمم المتحدة نفسه الذي يدعو إلى تعزيز السلام والتعاون واحترام المساواة في السيادة بين الأمم. وبينما نسعى جاهدين نحو المضي قدما في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، تحث ماليزيا الدول الأعضاء على أن تحافظ على طموحها لدى صياغة ميثاق المستقبل، وذلك لضمان توخي هذا الميثاق فرص متكافئة للازدهار الاقتصادي والاجتماعي. ويجب أن يتصدى مؤتمر القمة المعني بالمستقبل لفرض التدابير القسرية أحادية الجانب التي زادت من صعوبة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وتلتزم ماليزيا بالقيام بدورها في تيسير التوصل إلى حلول سلمية وتشجع جميع الدول الأعضاء على التمسك بمبادئ العدالة والإنصاف. وفي هذا السياق، يحث وفد بلدي المجتمع الدولي على معارضة التدابير القسرية الأحادية الجانب بشكل جماعي والعمل معا من أجل بناء عالم أكثر عدلا وانسجاما.

السيدة بوينروسترو ماسيو (المكسيك) (*تكلمت بالإسبانية*): كررت المكسيك مرات عديدة التأكيد أن ميثاق الأمم المتحدة ينص على كون مجلس الأمن هو الهيئة الوحيدة التي يحق لها فرض الجزاءات إذا رأى ضرورة لها في الحالات التي تنطوي على تهديدات للسلام والأمن. ويتنافى تطبيق التدابير الاقتصادية أو المالية أو التجارية الانفرادية، بكل بساطة، مع الميثاق ومبادئ القانون الدولي، لا سيما تلك المتعلقة بالمساواة بين الدول والحق في تقرير المصير. فلهذه التدابير تأثير سلبي على تمتع الأفراد بحقوق الإنسان الواجبة لهم، وعلى التنمية المستدامة للدول والآفاق الاقتصادية للبلدان النامية، وهي عقبة أمام التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتخلّف الجزاءات الأحادية الجانب أيضا آثارا سلبية على المدنيين الذين يعيشون في حالات النزاع وما بعد النزاع. وقد رأينا، في منطقتنا في أمريكا اللاتينية، كيف تعيق التدابير القسرية الأحادية الجانب التنمية وتسهم في زيادة الهجرة غير النظامية. وفي هذا الصدد، وفي إطار متابعة الالتزامات المنبثقة عن قمة بالينكي حول موضوع "حسن الجوار والرفاه"، ندعو إلى رفع التدابير القسرية الأحادية الجانب التي فرضت على بلدان منطقتنا والتي، كما قلت، تتعارض مع القانون الدولي.

كما نردد نداءات الأمين العام والمفوض السامي لحقوق الإنسان التي تحث الدول التي فرضت تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية أحادية الجانب على سحبها أو تخفيضها إلى الحد الأدنى. ومن الضروري أن تنفذ الدول الأعضاء قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بما في ذلك القراران 135/78 و 214/77، بشأن حقوق الإنسان والتدابير القسرية الانفرادية. ومن هذا المنطلق، ستواصل المكسيك المشاركة بنشاط في المناقشات في اللجنتين الثانية والثالثة، وكذلك في مجلس حقوق الإنسان، بشأن آثار التدابير القسرية الانفرادية. أخيرا، وفي هذا السياق، تؤمن المكسيك بأنه من الضروري تبسيط المناقشات بشأن هذا الموضوع والتركيز على الجهود الملموسة التي يجري تطويرها في المحافل القائمة في هذه المنظمة، بغية تجنب أي ازدواجية في الجهود.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): تؤيد روسيا البيان الذي أدلى به السيد إيفان جيل بينتو، وزير خارجية فنزويلا، بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة، ونؤيد النداءات التي وجهها. ونود أن نضيف بعض الملاحظات بصفتنا الوطنية.

اليوم، وبعد انقطاع دام سنوات عديدة، لدينا فرصة في الجمعية العامة لإجراء تقييم شامل لممارسة التدابير الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب. إن هذه الممارسة التي تتبعها الدول الغربية لا تتعارض فقط مع ميثاق الأمم المتحدة والنظام العالمي بأسره الذي يكرسه الميثاق، بل تشكل أيضا عقبة أمام التنمية والتعاون الدولي وحقوق الإنسان. وهي ممارسة تقتل الناس بالفعل بواسطة حرمانهم من الضروريات التي هم في أمس الحاجة إليها.

بداية، يحاول خصومنا المساواة بين جزاءات مجلس الأمن والتدابير القسرية الأحادية الجانب غير القانونية من أجل توجيه النقاش بعيدا عن موضوع لا يسرّهم. بادئ ذي بدء، تشكّل جزاءات مجلس الأمن أداة مساعدة للتصدي للتهديدات الناشئة للسلام والأمن الدوليين. وينبغي أن يكون تطبيقها مدروسا ومحدد الهدف ومحدودا زمنيا، وينبغي أن يأخذ في الاعتبار كامل نطاق العواقب المحتملة في المجالات الإنساني والاجتماعي والاقتصادي وفي مجال حقوق الإنسان. ولا بد من مراجعة أنظمة جزاءات مجلس الأمن بانتظام للتأكد من أنها تستجيب للحالة في الميدان بشكل مناسب. ومع تحسن استقرار الأوضاع السياسية، يجب تخفيف القيود الدولية ورفعها بالكامل في نهاية المطاف. ومن غير المسموح به إساءة استخدام هذه الأداة سعيا وراء المنافسة غير العادلة ولمعاقبة الدول غير المرغوب فيها. ومن غير المسموح به أيضا استكمال جزاءات مجلس الأمن بتدابير تقييدية أحادية الجانب، لا سيما تلك التي تتجاوز الحدود الإقليمية.

وبالانتقال إلى التدابير الأحادية الجانب التي تتفادى مجلس الأمن، وهو موضوع جدول أعمالنا اليوم، نشدد على أن التدابير القسرية الأحادية الجانب الغربية تستهدف الدول التي تنتهج سياسات خارجية

وداخلية مستقلة، وبالتالي فهي ترد أحيانا على هذا الاستقلال بأساليب ونماذج اقتصادية استعمارية جديدة. وأهداف حملات الجزاءات هذه معلنة صراحة. فهي مصممة لعزل البلدان ماليا وتكنولوجيا من أجل تقويض آفاقها وإضعاف ظروفها السياسية الداخلية وتهيئة الظروف اللازمة لتغيير النظام وبسط سيطرة خارجية على الموارد السيادية. ومع ذلك، تحاول الدول الغربية إقناعنا بأنها تتصرف بشكل قانوني. وتقول إن جل ما تفعله هو تشجيع البلدان الأخرى على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، زاعمة أن التدابير القسرية تنبع من التزامات خصومها الدولية. وقد سمعنا ذلك اليوم أيضا. وفي هذا الصدد، أود الحصول على بعض الإجابات بشأن عدد من الأسئلة.

أولاً، من الذي نصّبها قاضيا يحدد من يفي بالتزاماته وأين يفي الآخرون بالتزاماتهم ومتى وإلى أي مدى يفعلون ذلك؟ وأود أن أذكّرهم بأن الحق في اتخاذ تدابير قسرية هو، بموجب الميثاق، من اختصاص مجلس الأمن وحده. وعلاوة على ذلك، لا تنص أي معاهدة دولية على أن الدول الغربية يحق لها، إذا رأى الغرب أن أي دولة تنتهك أحكام الميثاق، إساءة استخدام مركزها كقوة مالية مهيمنة على العالم وعرقلة تجارة تلك الدولة أو الاستيلاء على أصولها السيادية.

ثانيا، ما الذي ينبغي أن نفعله عندما ينتهك الغرب نفسه التزاماته؟ الإجابة واضحة طبعا. لا توجد انتهاكات من هذا القبيل. وتُعبّر المقولة اللاتينية المعروفة quod licet Iovi, non licet bovi– (ما يجوز لفلان لا يجوز لعلّان) عن موقف الدول التي تمارس تدابير قسرية أحادية الجانب غير قانونية. وبعبارة أخرى، ليس هناك أساس قانوني بل مجرد قواعد يغيّرها الغرب كما يشاء بما يتناسب مع مصالحه.

وكما سبق أن قيل اليوم، تسري التدابير الأحادية الجانب حاليا على 30 بلدا تقريبا يبلغ إجمالي عدد سكانها حوالى ملياري نسمة، مما يعني أن أكثر من ربع سكان العالم يواجهون قيودا مفروضة بشكل غير قانوني على نشاطهم الاقتصادي. ووفقا لتقييمات المقررة الخاصة لمجلس حقوق الإنسان المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان، عقب زيارتيها الميدانيتين إلى كوبا وفنزويلا، يتحمل ملايين المواطنين في هذين البلدين العواقب الاقتصادية للعقوبات الأمريكية. وهي تؤثر سلبا على مدى تمتعهم بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، بما في ذلك الحق في الصحة والتغذية الملائمة والحياة الكريمة. كما تؤثر بشكل غير متناسب على الأطفال والنساء والفئات الضعيفة الأخرى.

وتشير المقررة الخاصة إلى أن العقوبات تزيد من صعوبة وكلفة تقديم المنظمات الإنسانية للمساعدة إلى السكان المحتاجين. فتواجه تأخيرا في الدفع أو رفضا له، وقد بات من الصعب إيصال الإمدادات الطبية والغذائية. وقد أخبرنا العاملون في المجال الإنساني أنفسهم بذلك. فهم يؤكدون أن ما يسمى بالإعفاءات لأغراض إنسانية لا تجدي نفعا بسبب الجزاءات الثانوية وآثار الإفراط في الالتزام بها.

وبالإضافة إلى الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، فإن محاولاتها لتصوير كوبا كدولة راعية للإرهاب مثيرة للاشمئزاز بشكل خاص. فهذا بلد ساعد المحتاجين في جميع أنحاء العالم أثناء جائحة فيروس كورونا بإرسال أفواج من الأطباء والأدوية، كما كان وسيطا في المفاوضات بين الأطراف في كولومبيا. وندعو الولايات المتحدة إلى الاستجابة للدعوة العالمية المعرب عنها بوضوح للبدء في رفع الحظر المفروض على كوبا وشطبها من قائمة الدول الراعية للإرهاب.

وهنا، لا بد لي من الإشارة إلى سورية أيضا، حيث تخنقها الجزاءات الأحادية غير القانونية ونهب قوات الاحتلال الأمريكي لمواردها الطبيعية، على خلفية دمار واسع النطاق. وتقلقنا مساعي الولايات المتحدة لوضع مشروع قانون جزاءات جديد لإنساني بعنوان "قانون مكافحة التطبيع مع نظام الأسد"،وهو مشروع سيلحق مرة أخرى، في حال إقراره، أقصى الضرر بالسوريين الذين هم في أمس الحاجة للمساعدة. وننتظر تقرير الأمم المتحدة الخاص الموعود بشأن تأثير الجزاءات على الأنشطة الإنسانية في سورية. وتُظهر ممارسة الضغوط الاقتصادية على بيلاروس وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران وزمبابوي والسودان وإريتريا وغيرها من الدول، بوضوح، أن التدابير الأحادية غير القانونية باتت، منذ زمن طويل، أسلحة تُستخدم لإلحاق

أضرار جماعية عشوائية وتهديد السلام والأمن الدوليين. وسنواصل نحن ووفود أخرى إثارة موضوع هذا النشاط غير القانوني بشكل حثيث.

وفي الوقت نفسه، تتصرف هيئات منظومة الأمم المتحدة نفسها بخجل عند الحديث عن هذا الأمر. ونؤكد مرة أخرى أهمية مشاركة الأمم المتحدة بفعالية أكبر في رصد الأثر السلبي للتدابير الأحادية غير القانونية، وفقا للقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة. فإعداد هذه الاستعراضات، سواء أأعجب ذلك المانحين الغربيين أم لا، هو التزام مباشر للأمين العام، وقد أصبح كذلك، ابتداء من هذا العام، التزاما من التزامات نظام المنسقين المقيمين للأمم المتحدة، على النحو المبين في القرار 135/78 بشأن التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية.

ونود أن نلفت الانتباه بشكل خاص إلى أن الولايات المتحدة قد اعتمدت قانونا في نيسان/أبريل يرسي الأساس للاستيلاء على الأصول السيادية للبنك المركزي الروسي ومصادرتها وتحويلها. ويشكل هذا القانون انتهاكا صارخا لقواعد ومبادئ القانون الدولي المتعلقة بحصانة الدول وممتلكاتها، فضلا عن مبادئ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، كما هو منصوص عليه في الميثاق. ويرسي سلوك الولايات المتحدة وحلفائها سابقة خطيرة، حيث لن تكون أصول أي دولة بموجب ذلك في مأمن من المصادرة غير القانونية. وينبغي لجميع الدول أن تفكر مليا قبل أن تقرر الاحتفاظ بأصولها في الولايات المتحدة أو في توابعها. وندعو جميع أعضاء المجتمع الدولي المسؤولين إلى معارضة هذا السلوك غير القانوني والامتناع عن دعمه أو الاعتراف به لتجنب التواطؤ في هذه الانتهاكات. وإذا صودرت أصولنا، فسنتخذ إجراءات انتقامية استرشادا بحقنا في هذا الصدد.

وبشكل عام، نريد التأكيد أن محاولات الدول الغربية للحفاظ على هيمنتها المتراجعة – واعتمادها على المنافسة غير العادلة والحواجز "الخضراء" والتضييق على الأشكال الفعالة للتكنولوجيا وتدفقات الاستثمار وإقامة أنواع جديدة أخرى من الحواجز – هي خيارات مدمرة للذات يتّخذها خصومنا الذين بدأت شعوبهم نفسها تُعبّر عن رأيهم فيهم. والضغوط الاقتصادية غير القانونية وغير المنضبطة التي تمارسها الدول الغربية تكفل تعزيز المقاومة المشتركة لتلك التدابير، وتوحيدها بناء على نموذج عالمي جديد قائم على تعددية المراكز والمساواة والاحترام المتبادل. وقد نوقشت هذه المواضيع في منتدى سانت بطرسبرغ الاقتصادي الدولي الذي اختتم أعماله مؤخرا بشأن موضوع "أساس عالم متعدد الأقطاب هو تشكيل نقاط نمو جديدة"، واجتماع وزراء خارجية البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا (بريكس) الذي استضافه بلدنا في الأيام القليلة الماضية. وسيمكّن تطوير التعاون الاقتصادي المبتكر بين بلدان الجنوب البلدان الخاضعة للجزاءات من أن تصبح مناطق نمو مماثلة وتتخلص من عبء القيود.

وبشكل أكثر تحديدا، يجري بالفعل رسم عناصر نظام وهيكل ماليين جديدين لا يعتمدان على الدولار أو على البنية التحتية للمدفوعات المرتبطة به. والانتقال إلى المعاملات بالعملات الوطنية جار بالفعل في صيغ مفيدة مثل الاتحاد الاقتصادي الأوراسي ومجموعة البريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون ورابطة دول جنوب شرق آسيا. كما يجري تطوير حلول أخرى بنشاط لتقليل الاعتماد على أولئك الذين يستخدمون مركزهم المهيمن في الاقتصاد كسلاح. ونحن على استعداد للمشاركة بنشاط في هذا العمل وبناء الجسور بدلا من الجدران.

السيد فان شالكويك (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يؤيد وفد بلدي البيانات التي أدلى بها ممثلو أوغندا بالنيابة عن مجموعة الـ 77 والصين وحركة بلدان عدم الانحياز، ونيجيريا بالنيابة عن مجموعة الدول الإفريقية، وأنغولا بالنيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

وتقدّر جنوب أفريقيا الدعوة إلى عقد مناقشة اليوم تشتد الحاجة إليها بشأن "إنهاء التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي". وأود أن أؤكد بشكل لا لبس فيه أن وفد بلدي يؤمن بأن التدابير الاقتصادية الانفرادية التي تتجاوز حدود أقاليم الدول تشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. وتُعقد مناقشة اليوم

في وقت تُسجّل فيه زيادة ملحوظة في نطاق التدابير القسرية الأحادية الجانب وأهدافها وطبيعتها التي تتجاوز أقاليم الدول. وقد أعاد مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة التأكيد مرارا وتكرارا على عدم مشروعية التدابير القسرية الانفرادية. ولا تزال جنوب أفريقيا تشعر بقلق عميق إزاء تطبيق القوانين والأنظمة التي تفرض تدابير قسرية انفرادية خارج إقليم الدولة، وتحث الدول على الاستفادة من تعددية الأطراف والدبلوماسية والمفاوضات والحوار وغيرها من الأدوات السلمية لحل الخلافات من دون اللجوء إلى تدابير قسرية مثل الجزاءات الانفرادية.

ونكرر التأكيد أن التدابير القسرية الأحادية الجانب تنتهك التزامنا الرسمي الذي تعهدنا به في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بألا نترك أي أحد أو أي بلد خلف الركب. ونرى أنه من الملح وقف هذه الإجراءات التي تدمر البلدان النامية وتهدد التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المعرضة لها وتمنعها بالتالي من تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي السياق الحالي، حيث من المتوقع أن نحقق 12 في المائة فقط من الأهداف، وفي ظل حاجتنا الماسة إلى تنشيط جهودنا للعودة إلى المسار الصحيح نحو تحقيق خطة عام 2030، يجب أن نعترف بأن التدابير القسرية الأحادية الجانب تعرض تطلعاتنا الجماعية للخطر وتشكل عقبة لا داعي لها أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة والحق في التنمية.

واليوم، يخضع أكثر من رُبع بلدان العالم لنوع من الجزاءات، مما يؤثر على شريحة كبيرة من سكان العالم. وقد خلص استعراض شامل أجري مؤخرا للمؤلفات الأكاديمية إلى أن الجزاءات ألحقت ضررا كبيرا بسكان البلدان المستهدفة، مما أدى إلى تفاقم الفقر وانعدام المساواة بشكل كبير. وكان الانهيار في الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط العمر المتوقع مماثلا لما شهده زمن الحرب. وتشكل التدابير القسرية الانفرادية انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان. وتتعارض هذه الممارسات مع الشرعة الدولية لحقوق الإنسان وتؤثر على العديد من الحقوق، بما فيها الحق في الغذاء والعمل والتعليم والصحة.

وتؤثر الجزاءات الانفرادية بصورة مثيرة للقلق على مختلف جوانب الحق في الصحة، بما في ذلك الحصول على الرعاية الصحية والتغذية والحصول على اللقاحات والمعدات الطبية وإيصالها حتى في حالات الطوارئ. ويعوق عبء هذه التدابير إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأضعف الفئات، لا سيما النساء والأطفال، وتمتعها بهذه الحقوق.

ونود أن نسلط الضوء على الآثار الإنسانية الكارثية للتدابير القسرية الانفرادية، التي تشمل، إضافة إلى الفقر وانعدام الأمن التغذوي والصحي، تدمير الخدمات العامة الأساسية وفرص التعليم للشباب وسبل عيش الأسر وزيادة المخاطر التي تهدد الحق في الحياة في البلدان الخاضعة للجزاءات. وأشارت المقررة الخاصة إلى أن بعض الدول تصر على أن الأثر الإنساني كبير لدرجة أنه يمكن مساواته بالجرائم ضد الإنسانية. ونؤكد بصفة خاصة رفضنا الصريح لاستخدام الغذاء ;أداة للضغط السياسي والاقتصادي.

وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن غضبنا لأن سكان غزة لا يزالون يتعرضون لمجاعة مميتة في إطار هجمة إبادة جماعية. وندين كذلك فرض جزاءات على الموظفين المدنيين الدوليين الذين يقومون بعملهم، مثل قضاة المحكمة الجنائية الدولية ومسؤوليها. كما أن الجزاءات تعوق إيصال المساعدات الإنسانية وقد بينت التجربة كيف أن التدابير القسرية الانفرادية، بما في ذلك الجزاءات المتداخلة، تُفقد الإعفاءات لأسباب إنسانية فعاليتها. وحتى في حالة ما تسمى الجزاءات المحددة الأهداف، يتفاقم الأثر بسبب إفراط كيانات القطاع الخاص في الامتثال خوفا من التداعيات، مما يضاعف الضرر الذي تسببه هذه الجزاءات بتوسيع نطاق الجهات المستهدفة فعليا لتشمل أفرادا وكيانات غير خاضعين للجزاءات وأحيانا سكانا بأكملهم.

وللتدابير القسرية الانفرادية آثار سلبية غير مباشرة تُضعف البلدان الأخرى بشكل خطير. وهذه حقيقة مريرة يمكن أن نشهد عليها نحن وغيرنا من جيران زمبابوي، البلد الذي أفقرته الجزاءات المفروضة عليه منذ عقود. وندعو إلى رفع الجزاءات الجائرة المفروضة على زمبابوي على وجه السرعة من أجل مصلحة جميع سكان الجنوب الأفريقي.

ويود وفد بلدنا كذلك أن يسجل رفضه القاطع لآلية الاتحاد الأوروبي لتعديل حدود الكربون باعتبارها تدبيرا قسريا انفراديا يتجاوز

حدود الولاية الإقليمية ويشوه التجارة تحت ستار حماية المناخ. فالآلية نظام مشكوك في فوائده من شأنه أن يؤدي إلى تحول اتجاه التمويل المناخي المقدم من بلدان الشمال إلى بلدان الجنوب لزيادة إثراء فئة واحدة من بلدان الشمال ومن شأنه أن يسمح للبلدان المتقدمة النمو التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تغير المناخ بفرض ضرائب مباشرة على الشركات الخاصة في البلدان النامية ذات السيادة التي تتحمل أقل قدر من المسؤولية عن التسبب في تغير المناخ. وهذا أمر غير قانوني وغير أخلاقي وغير مقبول.

وننضم إلى الوفود الأخرى في الطلب إلى الأمين العام أن يرصد ما يُفرض من تدابير اقتصادية انفرادية وأن يدرس، بدعم وتعاون من المنسقين المقيمين، أثر تلك التدابير على البلدان المتضررة، تمشيا مع القرار 135/78.

ونود أيضا أن نعرب عن تقديره للعمل الممتاز الذي قامت به المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان.

ونرحب أيضا ببدء تشغيل أداة رصد وتقييم أثر التدابير القسرية الانفرادية والإفراط في الامتثال على حقوق الإنسان، وكذلك أثرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية المستهدفة بتلك التدابير وعلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كما كان شرفا لوفد بلدي أن اضطلع بدور في وقت سابق من هذا العام، إلى جانب مجموعة الـ 77 والصين، في ضمان إدراج أثر التدابير القسرية الانفرادية على التنمية المستدامة في الوثيقة الختامية لمنتدى تمويل التنمية لأول مرة منذ إنشائه.

أخيرا، ترفض جنوب أفريقيا رفضا قاطعا تطبيق التدابير القسرية الانفرادية وتدعو الدول التي تفرض هذه الجزاءات إلى سحبها.

كما أن تصنيف الولايات المتحدة لكوبا كدولة راعية للإرهاب، إلى جانب استمرار التطبيق الكامل لقانون هيلمز – بيرتون، بما في ذلك الإذن برفع دعاوى قضائية في محاكم الولايات المتحدة بموجب الباب الثالث منه، يزيد من إعاقة علاقات كوبا الاقتصادية والتجارية والمالية مع البلدان الأخرى. فهذا التصنيف لا أساس له وندعو إلى رفع اسم كوبا من تلك القائمة التي تهدف إلى فرض مزيد من الإجراءات العقابية.

ونعرب عن تضامننا الراسخ مع جميع الشعوب المتضررة من تلك التدابير غير القانونية ونضم صوتنا إلى النداءات الموجهة إلى المجتمع الدولي للتمسك بمبادئ الأمم المتحدة الأساسية المتمثلة في المساواة في السيادة وعدم التدخل والسلامة الإقليمية ولاتخاذ تدابير عاجلة للقضاء على استخدام التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي.

السيد الضحاك (الجمهورية العربية السورية): أدلي بهذا البيان نيابة عن السيد فيصل المقداد، وزير الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية.

أتوجه بالشكر لوزير خارجية جمهورية فنزويلا البوليفارية الصديقة، السيد إيفان جيل بينتو، على الجهود التي بذلها بلده بصفته منسق مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة لعقد هذه الجلسة المخصصة لبحث مسألة إنسانية بالغة الأهمية تعاني منها العديد من بلداننا، ألا وهي مسألة التدابير القسرية أحادية الجانب التي تمثل أداة للإكراه والضغط الاقتصادي والابتزاز السياسي.

وننضم إلى البيان الذي أدلى به ممثل أوغندا بالنيابة عن مجموعة الـ 77 والصين وبلدان حركة عدم الانحياز، وكذلك البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا باسم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة.

لقد أكد ميثاق الأمم المتحدة على مبدأ المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء ووضع تحقيق التعاون الدولي والارتقاء بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها في مقدمة أهدافه. وسعيا منها لإنماء العلاقات الودية بين الدول وتعزيز التعاون الدولي على أساس من العدل والإنصاف، اعتمدت الجمعية العامة في عام 1970 القرار 2625 (د–25) المتضمن إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول والذي أكد على أنه:

”لا يجوز لأية دولة استخدام التدابير الاقتصادية أو السياسية أو أي نوع آخر من التدابير، أو تشجيع استخدامها، لإكراه دولة أخرى على النزول عن ممارسة حقوقها السيادية أو للحصول منها على أية مزايا.“

وأعادت الجمعية العامة التأكيد على موقفها هذا في عام 1974، في المادة 32 من القرار 3281 (د-29)، المتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية.

من جانبها، وبدلا من الانخراط في التعاون البنّاء، اختارت الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ورائها عدد من حلفائها، التخلي عن الحوار السياسي والعمل الدبلوماسي وانتهاج سياسات الهيمنة والحصار والإكراه والإجراءات القسرية الأحادية الجانب. وعمدت لوضع تصنيفات تفتقر لأي أساس عقلاني، على غرار ما يسمى بالقائمة الأمريكية للدول الراعية للإرهاب، وذلك لاستهداف دول أعضاء وإيجاد ذرائع للتدخل في شؤونها الداخلية ومحاولة النيل من سيادتها والمساس بخياراتها الوطنية.

في السنوات الأخيرة، زادت وتيرة فرض التدابير القسرية الانفرادية من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. واتسع نطاق هذه التدابير غير القانونية بمختلف أشكالها ومسمياتها، مما تسبب في صعوبات اقتصادية بالغة لدولنا ومعاناة إنسانية هائلة. كما حرم العديد من الشعوب من التمتع بحقوقها الأساسية، بما في ذلك الحق في الحياة الكريمة والصحة والغذاء والتنمية وعرّضها لعقاب جماعي، يمثل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة الذي أناط فرض العقوبات بمجلس الأمن حصرا، ووفقا لمعايير محددة تضمنها الفصل السابع من الميثاق.

لقد أدانت الأمم المتحدة فرض التدابير القسرية الانفرادية، باعتبارها انتهاكا جسيما لأحكام القانون الدولي ومبادئ ومقاصد الميثاق وعقبة تحول دون التمتع بحقوق الإنسان. كما أكدت قرارات الجمعية العامة ذات الصلة أن تلك التدابير القسرية تؤثر بشكل مباشر وخطير على كافة جوانب الحياة في البلدان المستهدفة. إلا أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة والاتحاد الأوروبي اختارا الاستمرار في تدابيرهم القسرية، ضاربين بقرارات منظمتنا ومبادئها عرض الحائط في تعبير عما تسميه تلك الدول النظام القائم على القواعد التي لا يعرف أحد ماهيتها والتي تسعى تلك الدول لتكريسه بدلا عن ميثاق منظمتنا.

لقد عانى بلدي، سورية، لأكثر من أربعة عقود، وما يزال، من آثار التدابير اللاشرعية واللاأخلاقية واللاإنسانية التي فرضتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة واتبعتها وحلفاؤها في الاتحاد الأوروبي ودول أخرى بحزمات متتالية زادت وتيرتها خلال فترة الحرب الإرهابية التي تشنها تلك الدول ذاتها على بلدي، سورية، لخنق السوريين ومعاقبتهم على التفافهم حول قيادتهم وتمسكهم بخياراتهم ومواقفهم الوطنية.

لقد طالت الآثار الكارثية للتدابير القسرية شتى نواحي الحياة اليومية للسوريين ومختلف القطاعات، بما فيها الصحة العامة وتوفير اللقاحات والأدوية المنقذة للحياة ومستلزمات المشافي وقطاع المياه والري والقطاع المصرفي والتبادلات التجارية والتحويلات المالية وقطاع النقل ومعدات الطيران المدني وقطع الغيار اللازمة له وقطاع الطاقة، بما في ذلك توريد النفط ومشتقاته واستيراد قطع الغيار اللازمة لتوفير الكهرباء التي تُعتبر شريان حياة للسوريين وللاقتصاد الوطني. ولم يسلم القطاع الزراعي من هذه العقوبات الأحادية التي حالت دون استيراد الأسمدة والبذار والآلات اللازمة للإنتاج الزراعي الذي يمثل ركيزة أساسية للاقتصاد وعاملا محوريا لتحسين الأوضاع المعيشية والحد من تراجع معدلات الأمن الغذائي، ناهيك عن أن تلك التدابير اللاشرعية تعرقل العودة الكريمة للاجئين والمهجرين إلى مناطقهم.

ولم تكتف الإدارة الأمريكية بذلك. بل إنها تسعى لزيادة عقوباتها من خلال ما تطلق عليه زورا صفة القوانين كقانون قيصر وقانون الكبتاغون وغيرهما من أدوات الابتزاز والضغط السياسي والاقتصادي التي تستهدف كل من يحاول دعم سورية وشعبها.

لقد أكدت السيدة ألينا دوهان، مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان، إثر زيارتها سورية في عام 2022، الآثار الكارثية والخطيرة التي ترتبها التدابير القسرية على تمتع السوريين بحقوقهم الأساسية وما ألحقته تلك

التدابير اللاشرعية بشتى قطاعات الحياة وما خلفته من أضرار بالغة بالاقتصاد الوطني وبجهود التعافي وإعادة الإعمار. وبطبيعة الحال، فإن آثار تلك التدابير تتضاعف في ضوء الممارسات العدائية التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها ضد سورية وما يرتبط بها من أعمال عدوان واحتلال ونهب للثروات الوطنية السورية وحرمان السوريين من التمتع بخيرات وطنهم.

تجدد سورية التأكيد على أن التدابير القسرية الانفرادية تمثل إرهابا اقتصاديا وسيفا مسلطا على رقاب الشعوب والمؤسسات المالية وقطاعات التجارة والأعمال في الدول الثالثة والتي باتت تحجم عن أي تعاملات مع الدول المستهدفة خشية أن تطالها العقوبات الأمريكية الجائرة. لقد أثبتت التجارب زيف ما يتم الترويج له في بعض الأحيان عن استثناءات إنسانية من تلك التدابير، وهو ما اختبرناه بأنفسنا في ظل جائحة كوفيد 19- وإثر كارثة الزلزال المدمر الذي شهدته سورية العام الماضي.

لقد دأبت الدول التي ترى في تلك التدابير أداة لسياستها الخارجية على الترويج لمبررات واهية لتبرير سلوكها الإجرامي بحق شعوبنا إلا أن تلك المبررات لن تغير من حقيقة أن تلك التدابير تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ والقواعد الأساسية للقانون الدولي والقانون الدولي العرفي وتُعتبر أفعالا غير مشروعة دوليا ترتب مسؤولية على الدول التي تفرضها.

إن الجمهورية العربية السورية تدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتعزيز وتوحيد جهودها من أجل التصدي للتدابير القسرية أحادية الجانب وسياسات التجويع والحصار. وتطالب بالرفع الفوري والكامل وغير المشروط لكل أشكال الإجراءات القسرية التي تفرضها الدول الغربية على كوبا وروسيا وإيران وفنزويلا وبيلاروس ونيكاراغوا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وزمبابوي وإريتريا ومالي وضد بلدي، سورية، ودول أخرى. كما تؤكد سورية على ضرورة التوقف عن محاولات التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول واحترام سيادتها التي كفلها الميثاق والقانون الدولي.

إن على الأمم المتحدة مسؤولية قائمة وملحة، تتمثل في دفع العمل الجاد والعاجل المتعدد الأطراف لمعالجة هذه المسألة واتخاذ ما يلزم من الإجراءات والوسائل الكفيلة بمنع اللجوء إلى هذه التدابير غير الشرعية والتعويض عن الآثار السلبية الناجمة عنها.

لذلك، تطالب سورية بعقد جلسات للجمعية العامة بشكل أكثر تواترا حول هذا البند للتعامل مع هذه المسألة بشكل فاعل والاستماع لإحاطات وتقارير الأمانة العامة حول الجهود المبذولة لإنهاء هذا الانتهاك السافر لأحكام القانون الدولي ومبادئ الميثاق. ونتطلع للتقرير الخاص المطلوب من الأمانة العامة بشأن آثار التدابير القسرية اللاإنسانية على الشعب السوري وعلى عمل الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية في بلدي، سورية.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): الآن، مع التماس العذر من المترجمين الشفويين، سنستمع إلى المتكلم الأخير لهذا الصباح.

السيد فرانسا دانيز (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة حسنة التوقيت.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل أوغندا باسم مجموعة الـ 77 والصين.

لطالما أكدت البرازيل أن التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية ليس لها أساس في القانون الدولي. فهي تنتهك المبدأين الأساسين المتمثلين في السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وتفتقر إلى الشرعية الدولية وليست لها مشروعية وتضعف تعددية الأطراف. ويمتد أثر التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية إلى ما هو أبعد بكثير من المجالين القانوني والسياسي. فلهذه التدابير عواقب اجتماعية وخيمة، حيث تؤدي في كثير من الأحيان إلى أزمات اقتصادية أو تزيد من حدتها. وتسهم في زيادة الفقر وعدم المساواة، وفي كثير من الحالات، في المعاناة الشخصية نتيجة لنقص الغذاء والدواء والسلع الأساسية. وبعبارة أخرى، فإن من يتحمل وطأة تلك الجزاءات هم المواطنون العاديون الذين ليس لهم أدنى تأثير على أي شيء ترغب الدول أو مجموعات الدول التي

تفرض الجزاءات في معاقبة الحكومات الأجنبية عليه، ناهيك عن المسؤولية عنه. والطابع المحدد الأهداف المزعوم لبعض الجزاءات ليس بالضرورة كذلك. وحتى عندما يكون كذلك، قد يكون للتدابير آثار جماعية خطيرة، حسب الهدف منها. ومما يزيد من تفاقم المشكلة أن التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية قد تبين عدم فعاليتها في تحقيق أهدافها المعلنة. وتطبَّق بعض الجزاءات منذ عقود، في حين أن السياسات التي ترمي إلى تغييرها لا تزال راسخة.

وفي ضوء هذه الاعتبارات، يجب على المجتمع الدولي أن يواصل إدانة التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية وأن يحافظ بوضوح على المبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند لهذه الجلسة. وسنستمع إلى بقية المتكلمين الساعة 15/00 بعد ظهر اليوم في هذه القاعة.

رُفعت الجلسة الساعة 13/00.